اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي: تحديات واقتراحات

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/ECW/2013/1
22 January 2013
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي: تحديات واقتراحات

الأمم المتحدة
نيويورك، 2013

13-0003

ملخّص تنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور المرأة في المنطقة العربية ومشاركتها في العمل السياسي، من حيث التمثيل في الهيئات المنتخبة ومواقع القرار، في العقد الذي سبق الانتفاضات الشعبية وخلالها وبعدها.

وتتناول الدراسة العقبات التي تعوق مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي، وأهمّها العامل الثقافي-الاجتماعي، المعروف بالثقافة الذكوريّة، وضعف التمويل الذي يُعتبر وليد الموروث الثقافي التقليدي المرتبط بالنظرة السلبية عن المرأة عبر التاريخ، والعوامل المؤسّسية، والنفسية والإيديولوجية. وتعرض الدراسة الآليات المعتمدة لتعزيز مشاركة المرأة العربيّة في المجال السياسي، ولا سيما الصكوك والاتفاقات والمعاهدات الدولية الداعمة التي وقّعتها البلدان العربية، وأهمّها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والتي تحفّظت على بعض بنودها أكثرية الدول العربيّة، إضافة إلى الدساتير والتشريعات والإجراءات الداعمة لتفعيل دور المرأة في العمل السياسي، والاستراتيجيّات والآليّات الوطنيّة المعتمدة. كما تفصّل الدراسة اعتماد وتطبيق نظام الحصص (الكوتا) في المنطقة.

وتسلط الدراسة الضوء على مشاركة المرأة في العمل السياسي قبل الانتفاضات الشعبية وبعدها، فتتطرّق إلى مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة والحكومات، وتتناول بالتحليل دور المرأة أثناء الانتفاضات الشعبيّة ونشاطها عبر مواقع التواصل الاجتماعيّ.

وتخلص الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، أهمها عدم وجود علاقة دالّة بين مشاركة المرأة في الانتفاضات الشعبيّة وزيادة معدّلات تمثيلها في المجالس المنتخبة بعد الانتفاضات. فمشاركة المرأة في الانتفاضات أدت إلى تغيير بسيط في السلوك الاجتماعي تجاهها، غير أنّ القاعدة القانونية الإجرائية لاحترام حقوق المرأة لا تزال مقيّدة إما بغياب آليات التنفيذ، أو بعدم فعاليتها. وقد بينت الدراسة أنّ توفير الموارد الماليّة للمرشحات يزيد من فرص فوزهنّ. وتختتم الدراسة بعدد من التوصيات، من أهمّها ضرورة اعتماد نظام الكوتا الذي أثبت قدرته على رفع نسبة مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، والتأكيد على أهمية المسؤولية المشتركة للدول والمجتمع المدني في تنفيذ الإجراءات المقترحة.

المحتويات

الصفحة

ملخص تنفيذي..... ج
لمحة عامة..... و

الفصل

أولاً- المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل السياسي 1

ألف- العائق الثقافي-الاجتماعي 1
باء- العائق الاقتصادي 1
جيم- العائق المؤسّساتي 2
دال- العائق النفسي..... 2
هاء- العائق الإيديولوجي..... 3

ثانياً- الآليات المعتمدة لتعزيز مشاركة المرأة العربية في الشأن العام والعمل السياسي..... 4

ألف- الصكوك الدولية..... 4
باء- الدساتير والتشريعات والإجراءات الداعمة لتفعيل دور المرأة في الشأن العام والعمل السياسي 6
جيم- الآليات المعتمدة في البلدان العربية لتعزيز دور المرأة في العمل السياسي..... 8

ثالثاً- الانتفاضات الشعبية ومشاركة المرأة في العمل السياسي 10

ألف- المرأة في المجالس المنتخبة 10
باء- المرأة في السلطة التنفيذية 14
جيم- المرأة أثناء الانتفاضات الشعبية 16
دال- دور المرأة في النشاط الإلكتروني..... 17

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات..... 20

قائمة الجداول

1- الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصدّق عليها من البلدان الأعضاء في الإسكوا وتاريخ التصديق..... 5
2- الاستراتيجيات والخطط الهادفة إلى النهوض بالمرأة 8
3- النساء في المجالس النيابية قبل الانتفاضات الشعبية وبعدها 11

المراجع..... 24

الحواشي..... 27

لمحة عامة

أظهرت الانتفاضات الشعبية التي حدثت في عدد من الدول العربية عمق الاختلافات الإيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية والطبقية في هذه الدول. وارتفعت خلال هذه الانتفاضات أصوات تنادي بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرّية والعدالة الاجتماعية. والمرأة العربيّة إذ شاركت بفعالية في هذه الانتفاضات الشعبية، تحدّت التقاليد والعقليات المحافظة التي تضع النساء في قوالب جامدة تحدّ من مشاركتهنّ في الحياة العامّة والسياسية. فقد نزلت النساء بأعداد كبيرة من المدن والأرياف إلى الساحات والشوارع، من أجل المطالبة بالتغيير السياسيّ وبحقوقهنّ كمواطنات، وكذلك من أجل مخاطبة الجموع ومعالجة الجرحى وإطعام المعتصمين[1].

ومع أنّ الواقع الاجتماعي والثقافي دفع المرأة أحياناً إلى مواصلة الأدوار النمطية في هذه الانتفاضات[2]، اعتصمت المرأة إلى جانب الرجل، وشاركت في التعبئة المجتمعيّة، وتعرضت أحياناً للاعتداء والضرب، وحتى الاستشهاد. وتشير جميع التقارير الدولية والإقليمية والمحلية إلى أنّ دور المرأة في العمل السياسي في البلدان العربية كان محدوداً قبل الانتفاضات الشعبية. وتعزو هذه التقارير جزءاً من مسؤولية تهميش المرأة إلى طبيعة النظام السياسي الشمولي، والنظرة السلبية لعمل المرأة، والتقاليد والثقافة المحافظة السائدة[3].

ألف- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توصيف دور المرأة العربية ومشاركتها في العمل السياسي والشأن العام، قبل الانتفاضات الشعبية وخلالها وبعدها، عن طريق تعريف مفهوم تمكين المرأة السياسي؛ وتحديد المعوّقات أمام المشاركة الفاعلة للمرأة في العمل السياسي، وتقديم مقاربة تفسيرية وتحليلية لها؛ وتحديد التجارب الناجحة في تطبيق آليات لدعم مشاركة المرأة بفاعلية في الحياة السياسية، مثل أنظمة الحصص أو الكوتا؛ وتحديد الإنجازات على صعيد تمكين المرأة في العمل السياسي قبل الانتفاضات الشعبية وبعدها؛ وتقديم توصيات لدعم مشاركة المرأة في العمل السياسي.

وتتناول الدراسة عدداً من المحاور كتطوّر النظم السياسية وتأثر النظم الاجتماعية بالإيديولوجيات السائدة. ويُقصد بهذه الإيديولوجيات التيارات الدينية المتشددة التي وصلت إلى السلطة في بعض بلدان المنطقة وأدى وصول بعضها إلى صراع سياسي، وفي بعض الحالات إلى نزاع مسلح، بعد الانتفاضات الشعبية. وتتوقف الدراسة عند تأثير هذه المحاور على تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة وفي مواقع القرار.

وتحاول الدراسة إثبات أربع فرضيات. الفرضية الأولى مفادها عدم وجود علاقة دالة بين المشاركة الفاعلة للمرأة في تحقيق أهداف الانتفاضات الشعبية وارتفاع معدّلات تمثيلها البرلماني في الفترة اللاحقة. والفرضية الثانية مفادها وجود علاقة طردية بين إصدار القوانين والإجراءات الداعمة لمشاركة المرأة على المستوى السياسي، خصوصاً أنظمة الكوتا، وبين معدلات تمثيلها في الهيئات والمجالس المنتخبة ومواقع القرار. والفرضية الثالثة مفادها أنّ غلبة التيار الديني المحافظ والمتشدد على الساحة السياسية ليس لها في الواقع تأثير مباشر على انخراط المرأة في العمل السياسي، لأن نسبة هذا الانخراط تتأثر بالنظام الديمقراطي التمثيلي والشامل والقائم على المشاركة. أمّا الفرضية الرابعة، فمفادها عدم وجود علاقة دالة بين النصوص الدستورية والقانونية والتدابير المتّخذة لتنفيذ مواد الصكوك الدولية التي صدّقت عليها دول المنطقة ومعدلات تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع القرار.

وتعتمد الدراسة على عدد من التقارير والإحصاءات الرسمية، والمقالات الصحفيّة، والأبحاث الأكاديمية. وهي تغطي من الناحية الجغرافية الدول العربية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)[4]، وتمتد من الناحية الزمنية من أوائل القرن الواحد والعشرين إلى منتصف سنة 2013. لذلك، تقتصر نتائجها على تحليل واقع المرأة في هذه الدول ضمن الفترة الزمنية المحددة. ويلاحظ أن تحليل فترة ما بعد الانتفاضات مبدئي لأن الأحداث ما زالت تتجلى للعيان.

باء- المنهجيات المعتمدة

تستند الدراسة في تناولها للفرضيات المطروحة إلى منهجيات البحث التالية:

الوصف التاريخي في تتبّع تطور مشاركة المرأة في العمل السياسي قبل الانتفاضات الشعبيّة وبعدها؛ وتعريف نظام الكوتا النسائية وبيان أنواعه وتطبيقاته؛ وتحديد أهم الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان عموماً والمرأة خصوصاً، بالإضافة إلى الدساتير والآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة.

والوصف التحليلي المقارن في تحليل مشاركة المرأة في العمل السياسي قبل الانتفاضات الشعبية وخلالها وبعدها؛ وتحديد تأثير القوى الإيديولوجية والتيارات الدينية المحافظة التي واكبت الانتفاضات الشعبية ووصلت إلى السلطة.

وتحليل المضمون من خلال تناول أبرز القوانين والتشريعات والنظم السياسية والآليات المختلفة المعنية بمشاركة المرأة في العمل السياسي.

وتجمع هذه الدراسة بين التحليل النوعي والتحليل الكمّي، فتستند إلى عدد من المؤشّرات المستخلصة من مجموعة من الأدبيات الدولية والمحلية المختلفة. أمّا المؤشّرات الدولية، فمستمَدّة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية (مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين)؛ والمنهجيات المعتمدة في الأمم المتحدة لقياس تطور وضع المرأة؛ والمؤشرات المعنية برصد التقدّم المحرز باتّجاه الأهداف الإنمائية للألفية. وأمّا المؤشرات المحلية، فتمّ تحديدها بعد مراجعة الأدبيات المعنية بتطور وضع المرأة في العمل السياسي في البلدان العربية.

جيم- المفاهيم المعتمدة

تستند هذه الدراسة إلى مفاهيم مرتبطة بالمشاركة السياسية، والعلاقات بين الجنسين والتمكين السياسي للمرأة. لذلك، لا بد من تعريف مصطلح التمكين السياسي، ولاسيما التمكين السياسي للمرأة، ومفهوم الكوتا. وستتطرق الدراسة أيضاً إلى العوائق المتعددة التي تواجه مشاركة المرأة في العمل السياسي وفقاً للدراسات والتحليلات الصادرة في هذا المجال.

1- التمكين السياسي للمرأة

عرّف منهاج عمل بيجين التمكين السياسي بأنّه اتخاذ التدابير الكفيلة بوصول المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، إلى الهياكل المنتخبة ومواقع القرار والمشاركة الكاملة فيها[5]. ولا يُقصد بالتمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي، بل العمل على تغييرها واستبدالها بنظم تسمح بمشاركة الجميع في الشأن العامّ وفي إدارة

البلد[6]، وصنع القرار لمنع هيمنة الأقلية المسيطرة على الشأن العام والعمل السياسي[7]. وتشمل عملية التمكين السياسي مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الأفراد في المجتمع من أجل المساهمة في تحديد السياسات العامة واختيار المسؤولين. وتتخذ هذه المساهمة أشكالاً متعددة، تتضمن التثقيف السياسي العام، والاهتمام بالشؤون والقضايا العامة، والمشاركة في المناقشات العامة، والوصول إلى المعلومات، ومحاولة إقناع الآخرين بمبادئ وأفكار معينة؛ والقدرة على المشاركة الفعّالة (التصويت في انتخابات المجالس الشعبية والمحلية، والانضمام إلى الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات المهنية والجمعيات الأهلية)؛ والمشاركة في المظاهرات السلمية؛ واستبدال المفاهيم السلبية لتوزيع الأدوار بمفاهيم إيجابية مبنية على المساواة وتكافؤ الفرص، من خلال إشراك المجموعات أو الفئات المهمّشة والضعيفة في العمل السياسي. وتعتبر المشاركة السياسية للمرأة مؤشراً إلى حالة الديمقراطية في المجتمع ودرجة وعي النظام السياسي، وهي تعبير عن الجهود المبذولة للانتفاع بقدرات المرأة في مجال التنمية الوطنية على جميع مستوياتها.

تاريخياً هناك مساران لدعم النساء في السياسة: المسار التصاعدي والمسار السريع[8]. المشكلة الأساسية وفقاً للمسار التصاعدي هي أنّ النساء لا يحصلن على موارد سياسية مطابقة كالتي يحصل عليها الرجال. ويعتبر دعاة هذا المسار أنّ الإجحاف بحقّ المرأة والتمييز ضدّها سيختفيان تدريجياً مع تطوّر المجتمع، من خلال وضع إستراتيجيات لبناء قدرة المرأة، وتحمّل الأحزاب السياسية مسؤولية تجنيد النساء لممارسة العمل السياسي.

أما دعاة المسار السريع فيعتبرون أنّ التمييز ضدّ المرأة وإقصائها عن العمل السياسي هما السببان الأساسيان في مشاركة النساء الضئيلة في الشأن العام والعمل السياسي، ويرون الحلّ في التمييز الإيجابي. ولأن ما يحد من حصول المرأة على حصة عادلة في التمثيل السياسي هو مجموعة من التحديات أبرزها التمييز ضدها، لم تعد الكوتا النسائية نوعاً من التمييز ضدّ الرجل، وإنما هي تعويض عن صعوبات بنيوية تواجه المرأة[9].

2- نظام الكوتا: آلية لدعم مشاركة المرأة في العمل السياسي

التمثيل السياسي في الهيئات المنتخبة هو في صلب العملية الديمقراطية، لأنه الممارسة الفعلية لمفهوم العقد الاجتماعي. فالشعب يختار من ينوب عنه في هذه الهيئات، ومن يعبر عن مصالحه، ومن يكون صلة الوصل بينه وبين الحكومة. وللشعب الحق في تغيير ممثّليه متى أراد. وبما أن المرأة هي نصف المجتمع ومواطنة تترتب عليها الواجبات والمسؤوليات الوطنية تماما كما على الرجل، يُعتبر تمثيلها بنسب عادلة في مختلف الهيئات المنتخبة ومراكز القرار حقاً من حقوقها الإنسانية، ومشاركتها في إدارة شؤون بلدها تماماً كما الرجل إنّما هي واجب وطني. ومن هذا المنطلق، يُعتبر نظام الكوتا آلية مؤقتة لضمان تمثيل عادل للمرأة. ويتضح من خلال المعطيات التي تبينها الدراسة أنّ نسبة النساء في البرلمانات العربيّة التي تعتمد الكوتا تساوي حوالى الضعف مقارنة بالبلدان العربية الأخرى[10].

ونظام الكوتا أو الحصص هو شكل من أشكال التمييز الإيجابي لصالح المرأة، ويهدف إلى دعمها للتغلب على العوائق أمام مشاركتها في العمل السياسي. والكوتا النسائية تعني تخصيص حد أدنى من المقاعد في المجالس المنتخبة أو في الهيئات الإدارية والتنفيذية للنساء، لرفع نسب تمثيلهن في العمل السياسي وإشراكهن في صنع القرار[11]. وتقضي أكثر نظم الكوتا بضمان أقلية حاسمة للمرأة تتراوح بين 20 و30 في المائة من مجموع المقاعد[12].

3- مستويات تطبيق نظام الكوتا

تُخصّص نسبة لتمثيل المرأة في المجالس والهيئات المنتخبة، بموجب قانون ملزم للجميع، يعرّض الجهة التي لا تلتزم بالنسبة المقررة لرفض قائمة مرشحيها ولعقوبات.

ويمكن تطبيق نظام الكوتا على أربعة مستويات:

(أ) على المستوى التنفيذي: يمكن تعديل اللوائح الداخلية للسلطة التنفيذية ومواقع القرار، من أجل ضمان وصول المرأة تدريجياً إلى المناصب السياسية والإدارية العليا، وذلك بنسب محددة وعلى فترات زمنية معيّنة؛

(ب) على المستويين التشريعي والانتخابي: يمكن تطبيق هذا النظام لضمان تمثيل عادل للمرأة في البرلمان والمجالس البلدية، عن طريق اعتماد نظام الكوتا المغلقة الذي يُحدّد عددا أو نسبة معينة من المقاعد لتتنافس عليها النساء فقط، ولا يُسمح لهنّ بالتنافس على مقاعد أخرى؛ أو نظام الكوتا المفتوحة الذي يُحدّد عدداً أو نسبة معيّنة من المقاعد لتتنافس عليها النساء فقط، ويُسمح لهنّ بالتنافس على المقاعد الأخرى؛ أو نظام الكوتا بالتعيين الذي يخصص نسبة معينة من المقاعد للنساء في المجالس المنتخبة؛ أو نظام الكوتا بحد أعلى، الذي لا يسمح بتجاوز النسبة المقررة؛ أو نظام الكوتا بحد أدنى، ويُعتبر أفضل الأنظمة لأنه يسمح للمرأة بالترشح خارج إطار الكوتا والفوز بأكثر من المقاعد المقررة. وعلى المستوى الانتخابي، يكون ذلك عن طريق تعديل النظام الانتخابي المعتمد واعتماد قانون التمثيل النسبي، ومن خلال إعطاء الأحزاب نسبة معينة من عدد المقاعد تتناسب مع نسبة الأصوات التي حصلت عليها. فإذا حصل الحزب على 15 في المائة من الأصوات مثلاً، فهو يشغل 15 في المائة من المقاعد. ويمكن دمج هذا النظام مع نظام الكوتا النسائية لتسهيل انتخاب المرأة، وذلك وفق حجم الحزب في الانتخابات؛

(ج) على المستوى الحزبي: يمكن تطبيقه من خلال إقرار قانون يلزم الأحزاب بتضمين قوائمها نسبة معينة من النساء. ويمكن أيضاً تحديد مرتبة النساء على القوائم لتعزيز فرص فوزهنّ. وبموجب هذا النظام، تبادر الأحزاب من تلقاء نفسها إلى ضمان تمثيل النساء في الهيئات واللجان وإدراجها في قوائم الترشيح، بنسب تتفاوت حسب رغبة كل حزب وظروفه.

4- تجارب ناجحة في تطبيق نظام الكوتا النسائية

(أ) في الغرب وبلدان أمريكا اللاتينية

تعمل جميع النظم الانتخابية في الدول الاسكندينافية بنظام التمثيل النسبي، ولو بأشكال مختلفة. وأدى العمل بنظام الكوتا الحزبية الاختياري في هذه البلدان إلى ارتفاع معدلات تمثيل النساء في المجالس النيابية. ففي السويد مثلاً، تبلغ نسبة تمثيل المرأة 44.7 في المائة، وفي آيسلندا 39.7 في المائة، وفي النرويج 39.6 في المائة، وفي الدانمارك 39.1 في المائة [13]. ومعظم دول أوروبا الغربية تعمل أيضاً بنظام الكوتا الحزبية، بنسبة قد تصل إلى 50 في المائة (مناصفة أو محاصصة). أما كوستاريكا فاختارت المسار السريع، باعتماد قانون صارم للكوتا (40 في المائة) ونظام فعّال للتطبيق. وهكذا قفزت النسبة في فترة قياسية من 23.91 في المائة إلى 31.58 في المائة في عام 2002[14]. وقد احتاجت الدانمرك لتحقيق مثل هذه الزيادة إلى عشرين سنة وثماني دورات انتخابية.

(ب) في الدول الآسيوية

في إندونيسيا، أُقرّ في عام 2004 تشريع ينطبق فقط على الانتخابات العامة، وليس المحلية، يقضي بإلزام الأحزاب السياسية تضمين قائمة مرشحي الأحزاب في كل إقليم انتخابي نسبةً من النساء لا تقل عن 30 في المائة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة تمثيل المرأة إلى 18.6 في المائة في عام 2009[15] بعد أن سجلت 11.27 في المائة عام 2004[16]. وفي بنغلاديش، ارتفع في عام 1978 عدد مقاعد النساء في البرلمان بموجب إعلان رئاسي إلى 30 مقعداً من أصل 330، ليشكل نسبة 9 في المائة من المقاعد. ثم ازداد في عام 2011 حتى 50 مقعداً من أصل 350، ليشكل نسبة 14.28 في المائة. وما زال نظام التخصيص يطبق في المجالس البلدية بموجب تشريع أصدره البرلمان في عام 1993[17]. وخصصت الهند 33 في المائة من المقاعد للنساء في جميع الهيئات والمجالس المحلية المنتخبة، وفق التعديلين الدستوريين 73 و74.

(ج) في الدول العربية

يمكن تقسيم البلدان العربية إلى قسمين: الأول لا يعتمد نظام الحصص النسائية والثاني يعتمدها. يشمل الأول بلدان مجلس التعاون الخليجي ولبنان والجمهورية العربية السورية واليمن. واعتمدت بعض هذه البلدان نظام التعيين لإشراك النساء في المجالس التمثيلية. فالمملكة العربية السعودية على سبيل المثال عينت ثلاثين امرأة في مجلس الشورى عام 2013، شكلن 19.87 في المائة من الأعضاء. ويمكن اعتبار هذا التعيين نوعاً من الكوتا غير المعلنة. وحاول عدد من البلدان كلبنان على سبيل المثال إدخال الكوتا في مشاريع قوانين الانتخابات البرلمانية والبلدية، غير ان هذه القوانين لم تعتمد حتى الآن.

أما القسم الثاني فيضم ثمانية بلدان هي الأردن وتونس والسودان والعراق وفلسطين وليبيا ومصر والمغرب. وضعت هذه البلدان قوانين تنصّ على تطبيق كوتا نسائية في المجالس المنتخبة[18]، بنسب تتراوح بين 12 و25 في المائة، ما أدى إلى تعزيز تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة فيها. ويقدّم كلّ من البحرين والمغرب حوافز للأحزاب أو الجمعيات السياسية التي تدرج نساء على قوائم ترشيحاتها، في حين تسنّ معظم البلدان الأخرى قوانين خاصة تكفل حق المرأة في المشاركة في الشأن العام والعمل السياسي.

أولاً- المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل السياسي

تعتبر مشاركة المرأة في العمل السياسي متدنية في العالم بأسره، لكنها الأكثر تدنياً في المنطقة العربية، سواء في المجالس المنتخبة أو المعينة. ويلاحظ أيضاً ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل. وتوجد علاقة طردية بين نسبة النساء في المجالس النيابية ونسبة النساء اللواتي يعملن خارج المنزل. ويشير عدد من الدراسات إلى مجموعة معوقات تشكّل معاً حاجزاً يحول دون مشاركة المرأة في العمل السياسي على الصعيد العالمي، وعلى الصعيد العربي تحديداً[19].

ألف- العائق الثقافي-الاجتماعي

تسود في المجتمعات العربية ثقافة تقليدية تحدد الأدوار النمطية للمرأة والرجل، وتحصر دور المرأة الأساسي بالعمل في المنزل. وعمل المرأة خارج المنزل، سواء في البلدان العربية أو في بلدان العالم الأخرى، يفرض عليها حِملاً مزدوجاً[20]، إذ يصبح عليها أن توفّق بين مسؤولياتها المهنية وواجباتها كأمّ وزوجة وربّة منزل. والمشاركة في العمل السياسي تفرض حملاً ثالثاً قد لا تستطيع أكثرية النساء تحمّله في ظل غياب البيئة الداعمة من جهة، والخدمات المساندة من جهة أخرى. ولهذا يتبين أنّ أكثريّة النساء في العمل السياسي ينتمين إلى طبقة ميسورة، سواءٌ في الدول الغربية أو في المنطقة العربية[21].

ويُسند عادةً إلى المرأة دور الرعاية وإلى الرجل دور الإعالة. وبعض المجتمعات تعتبر أن شرف العائلة وكرامتها يرتكزان على سمعة المرأة، فتحصر التفاعل بين الجنسين، وتشدد على دور المرأة الرئيسي داخل المنزل، في محاولة لحمايتها من فساد المحيط العام، ومن ضمنه عالم السياسة[22]. وهكذا فإنّ اختلال التوازن في محيط العائلة والمنزل المكرّس في قوانين الأحوال الشخصية يؤثّر على دخول المرأة المجال السياسي أو أيّ مجال مهنيّ ويشكّل عائقاً دون وصولها إلى حقوقها الكاملة. وقد يبدو من الناحية النظرية أن معظم القوانين العربية تمنح المرأة حقوقها كاملة، لكن يتبيّن من الناحيّة التطبيقية أن هذه الحقوق محدودة جداً[23].

ويربط بعض المحللين ضعف مشاركة المرأة في الشأن العام والعمل السياسي ببعض التفسيرات المحافظة للشريعة الإسلامية. غير أن هذه الفكرة تضحدها الممارسات السائدة في بلدان إسلامية كباكستان وإندونيسيا، وهما من البلدان الاسلامية الأكبر في العالم. فباكستان لم تمنع المرأة من تبوّؤ رئاسة الوزارة، ولا منعت أندونيسيا النساء من الحصول على نسبة 18.57 في المائة من المقاعد في البرلمان في عام 2009، ومن دون كوتا نسائية[24]. إنّ تبوؤ هؤلاء النساء مراكز قيادية في دول إسلامية غير عربية إنما يؤكد هيمنة المجتمع الذكوري المتسلّط في العالم العربي وتأثيرها على دور المرأة وقضاياها. لذا يمكن القول بأن تفسير الشريعة لا يؤثر وحده على مشاركة المرأة في الشأن العامّ والعمل السياسي، بل هناك العديد من العوامل الأخرى التي تتضافر لتحد من دور المرأة في هذا المجال[25].

باء- العائق الاقتصادي

تتصل المعوقات الاقتصادية بعنصر التمويل الذي يتحكم بسير العملية الانتخابية. ونادراً ما يتوفر التمويل في الحملات الانتخابيّة للمرشّحات النساء. ومن هذه المعوقات[26]: (أ) عدم ضبط استخدام المال أثناء الانتخابات، وعدم وضع سقف لميزانيات الحملات الانتخابية؛ (ب) صعوبة توفير الدعم المالي لإدارة الحملة

الانتخابية للمرشّحات[27]؛ (ج) ضعف الدعم المالي الذي توفره الأحزاب للمرشحين والمرشحات؛ (د) عدم توعية المجتمع وتثقيفه بأهمية المشاركة بفعالية في الانتخابات.

جيم- العائق المؤسّسي

أقرت معظم البلدان العربية للنساء الحقّ في الترشّح والانتخاب، إلاّ أنّ العديد من العقبات المؤسساتية ما زالت تمنع المرأة من الدخول إلى المعترك السياسي. فالتدابير المساندة مثل "الكوتا" شبه غائبة، والأحزاب السياسية تستبعد النساء عن لوائحها الانتخابية خشية ألا تكسب أصواتاً، وعلاقات التعاون بين المنظمات النسائية والمنظمات الأخرى كالنقابات العمالية والمهنية غائبة، ولا تتوفر برامج لتدريب النساء على الأدوار القيادية. وتضاف إلى جميع هذه العقبات طبيعة النظم السياسية والانتخابية القائمة[28].

فالأحزاب والجماعات السياسية غير مقتنعة بدور المرأة وقدرتها التنافسية. والمناخ الانتخابي السائد يؤثر سلباً على المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة، إذ تسوده ممارسات سلبية على غرار استخدام العنف اللفظي والمعنوي (من خلال التشهير بالنساء وتلويث سمعتهن)، ويتفشّى فيه الفساد، ويُستخدم سلاح المال، ما يؤدي إلى إحجام النساء عن المشاركة في الشأن العام والعمل السياسي[29] و[30].

وغالباً ما يتبنّى القيّمون على منظومة العمل السياسي والحزبيّ مفهوماً مغلوطاً لمشاركة المرأة. فهم يعتقدون بمشاركتها الشكلية، أي التي لا تتعدى إدراج أسماء المرشحات في أسفل القوائم الحزبية، أو في اللجان التي غالبا ما تُحَوَّل إلى لجان خدماتية. وهم يحصرون عضوية المرأة في الكتل التصويتية، ويقومون بتحجيم دورها القيادي داخل الحزب وتهميشه. وهذه الممارسات تعكس خللاً في فهم فكرة المشاركة وفي تطبيقها، وهي لا تحد من مشاركة المرأة وحسب بل تقع آثارها السلبية أيضاً على الشباب والفئات المهمشة الأخرى.

دال- العائق النفسي

تشير بعض الدراسات إلى أنّ الكثير من النساء لا يثقن بقدرتهن على العمل في الشأن العام ويخشين المشاركة في العمل السياسي والترشّح للانتخابات. كذلك تبين هذه الدراسات أن النساء ينظرن إلى السياسة نظرة سلبية، ويعتبرنها غير أخلاقيّة، ويخشين من ممارستها[31]. وصورة المرأة في الإعلام ترسّخ في الأذهان فكرة ضعيفة عن المرأة[32] تذكّر بالنظرة الذكورية التي تنعكس سلباً على وضع المرأة في الشأن العامّ والعمل السياسي. كذلك لا يسلّط الإعلام الضوء على النساء في المجال السياسي، ممّا يؤدّي إلى غياب الوعي بدور المرأة في السياسة، والى غياب جمهور يناصرها وينتخبها[33]. ولا بد من الإشارة إلى المعتقد السائد بأن النساء عامّة يفتقدن إلى الطموح لدخول المعترك السياسي مقارنةً بالرجال[34].

ويرتبط التمكين السياسي للنساء بمدى إدراكهنّ لضرورة نصرة بعضهن البعض. وقد أثبتت نتائج الانتخابات في الدول التي شهدت انتفاضات شعبية والتي لا تعتمد نظام الكوتا النسائية (مصر مثلاً) أنّ النساء لا يتكاتفن لتحقيق الأهداف المنشودة، كما سوف تبين الدراسة لاحقاً. فبالرغم من أن عدد المرشحات والناخبات تضاعف في هذه الانتخابات، تراجعت نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية بشكل ملفت. وقد يشير ذلك إلى عدم ثقة المرأة في قدرتها، أو إلى استغلال أصواتها لدعم مرشحين محدّدين، أو إلى عدم ثقتها بقدرات غيرها من النساء.

هاء- العائق الإيديولوجي

من التحدّيات الأخرى لتفعيل مشاركة المرأة في الشأن العام والعمل السياسي في المجتمعات العربية اعتبار هذه المشاركة جزءاً من أجندة غربية تفرض نفسها على المجتمعات العربية. وفي محاولة لإثبات أن الإصلاحات تأتي من قلب المجتمعات العربية، أصدر قادة الدول العربية قراراً في قمّة تونس عام 2004 يتعهّدون فيه برفع شأن المرأة في العالم العربي، وتعزيز حقوقها، وتشجيع مشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكانت هذه المرة الأولى التي تُذكر فيها المرأة في تاريخ القمم العربية[35].

ثانياً- الآليات المعتمدة لتعزيز مشاركة المرأة العربية في الشأن العام والعمل السياسي

في سبيل تفعيل دور المرأة في العمل السياسي وتعزيزه، اعتمدت الدول العربية آليات عديدة على غرار توقيع الصكوك الدولية كالاتّفاقيات والمعاهدات المعنيّة بحقوق الإنسان عامّة والمرأة خاصّة، وتضمين دساتيرها تشريعات وإجراءات داعمة لتفعيل دور المرأة في العمل السياسي، واعتماد إستراتيجيّات وممارسات معيّنة كتطبيق نظام الكوتا في البرلمانات والمجالس التمثيليّة.

ألف- الصكوك الدولية

انضمت معظم الدول العربية إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والصكوك التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمشاركة المرأة في الشأن العام والعمل السياسي، على غرار العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية الذي يلزم الدول الأطراف باحترام الحقوق المدنية والسياسية للأفراد؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي ينصّ على مبادئ مثل عدم التمييز، والحقّ في تقرير المصير، والعمل في شروط عمل مناسبة، وتكوين النقابات والانضمام إليها، والحقّ في الصحة البدنية والنفسية، والحقّ في التعليم وفي المشاركة في الحياة الثقافية؛ والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وهو جزء من آلية واسعة النطاق لتحديث جامعة الدول العربية، تشمل إنشاء مجلسٍ للسلم والأمن وبرلمانٍ عربيٍّ، وتكمن أهميته في أنّه أداةٌ عربيةٌ تفاوضت بشأنها دول المنطقة، تتضمن مبادئ خاصة بحقوق الإنسان؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والدعوة إلى المساواة الكاملة بين البشر في جميع مناحي الحياة[36].

وقد صدقت معظم الدول العربية على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، غير أن عدداً قليلاً منها أبدى تحفظات على البنود التي تتعلق بحقوق المرأة السياسية، باعتبارها تتعارض مع الشريعة الإسلامية. واستهدفت التحفظات البندين 3 و25 اللذين يؤكدان على المساواة بين المرأة والرجل في حق المشاركة في العمل السياسي. ولم تصدق المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان على الصك حتى آذار/مارس 2013[37]. كذلك صدّقت معظم الدول العربية على اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، في حين أبدت بعض الدول تحفظات على بنود مختلفة للسبب نفسه، أي تعارضها مع بعض التفسيرات للشريعة الإسلامية.

وقد وقّعت جميع الدول العربيّة باستثناء السودان على الصكوك الدولية المعنية مباشرةً بحقوق المرأة، وأبرزها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وكان تصديق فلسطين عليها في عام 2009 أحادياً، لكن مع الاعتراف بها كدولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة في عام 2012، أصبحت تستطيع الانضمام بدعوة من الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتهدف الاتفاقية إلى منح المرأة فرصاً عادلة ومتساوية مع الرجل للاستفادة من الموارد والفرص المتاحة، والمساهمة بفعالية في جميع جوانب الحياة. وقد أكدت هذه الاتفاقية على أهمية نظام الكوتا في البند 4 منها. ولم تبد أيّ من الدول العربية تحفظات على هذا البند مع أنها سجلت تحفظات على بنود أخرى. ويشدد البند 4 في الفقرة الأولى على أنّ هذه الآلية المعتمدة لتمكين المرأة هي آلية مؤقتة، وأنها من أهم الوسائل لتقليص فجوة المساواة بين الجنسين.

وبالرغم من تأكيد هذه الصكوك على المساواة بين الرجل والمرأة، واتخاذ الدول تدابير لتحقيق هذه المساواة، يبيّن الواقع في دول المنطقة تبايناً كبيراً لصالح الرجل. هذا التباين مردّه إلى عدد من العوامل، أهمها الحرص على إبقاء الموروث الثقافي المحافِظ والذكوري. فمعظم الدول العربية التي صدقت على اتفاقية سيداو

وضعت تحفّظات جوهرية على مادة أو أكثر من موادها، وأهمها المادة 9 المعنية بمنح الأبناء جنسية الأم؛ والمادة 16 المعنية بالعلاقات الأسرية وبالزواج وفسخه؛ والمادة 15 المعنية بمساواة المرأة والرجل أمام القانون. ويلاحظ أنّ التحفّظ على هذه المواد الجوهرية يتناقض بشكل مباشر مع مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، فيجرّد الاتفاقية من جوهرها. ويلاحظ أيضاً استخدام تفسير محافظ للشريعة الإسلامية لتبرير شرعية التحفظات، والإصرار بأنّ المواد المتحفَّظ عليها تتعارض مع تعاليم الشريعة، كما في البحرين والكويت مثلاً، اللذين اعتبرا أن البند 16 يتعارض مع الشريعة الإسلامية[38]. ويبدو أنّ معظم الدول العربية في صراع بين الالتزام الدولي بالتصديق على الاتفاقية والثقافة التقليدية المحافظة التي تقولب دور المرأة فتحصره بالشأن الخاص، وتعارض مشاركتها الفاعلة في الشأن العام والحياة السياسية.

ويتضمّن الجدول 1 عدداً من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصدّق عليها من البلدان الأعضاء في الإسكوا وتاريخ التصديق.

الجدول 1- الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصدّق عليها من البلدان الأعضاء في الإسكوا وتاريخ التصديق

	الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان				
الدولة	إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	الميثاق العربي لحقوق الإنسان	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
الأردن	1992	1975	1975	2004	1974
الإمارات العربية المتحدة	2004	---	---	2008	1974
البحرين	2002	2006	2007	2006	1990
تونس	1985	1969	1969	(*)2004	1967
السودان	---	1986	1986	(*)2005	1977
المملكة العربية السعودية	2000	---	---	2009	1997
الجمهورية العربية السورية	2003	1969	1969	2007	1969
العراق	1986	1971	1971	2012	1970
عُمان	2006	---	---	(*)2004	2003
فلسطين	---	---	---	2007	---
قطر	2009	---	---	2009	1976
الكويت	1994	1996	1996	2006	1968
لبنان	1997	1972	1972	2011	1971
ليبيا	1989	1970	1970	2006	1968
مصر	1981	1982	1982	(*)2004	1967
المغرب	1993	1979	1979	(*)2004	1970
اليمن	1984	1987	1987	2008	1972

المصدر: www.arabhumanrights.org/countries/.

http://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-8&chapter=4&lang=en.

http://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-4&chapter=4&lang=en.

http://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-3&chapter=4&lang=en.

http://www.icnl.org/research/monitor/las.html.

إشارة --- تعني غير منطبق.

(*) وقعت لكنها لم تصدق حتى الآن.

باء- الدساتير والتشريعات والإجراءات الداعمة لتفعيل دور المرأة في الشأن العام والعمل السياسي

1- الدساتير والتشريعات

تؤكد جميع دساتير دول المنطقة على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في العمل السياسي. وتندرج هذه التشريعات تحت عنوانين رئيسيين: حقّ المشاركة في المجالس المنتخبة، وتقديم حوافز مادية للأحزاب أو الجمعيات النسائية لدعم تواجد النساء على قوائمها. ومُنحت المرأة حق المشاركة في المجالس المنتخبة في جميع البلدان الأعضاء، وأقرّت الكوتا النسائية في عدد منها. ففي الأردن، منحت المرأة حق الانتخاب في عام 1974، وعُدّل قانون الانتخابات في عام 2012 لتضمن الكوتا 15 مقعداً للنساء من أصل 150 مقعداً[39]. وفي البحرين، أُقرّ حق مشاركة المرأة في الانتخاب في عام 2002، وصدر في عام 2006 القرار رقم 30 الذي يقدم حوافز ماديةً للأحزاب التي تدرج نساء على لوائحها الانتخابية[40]. وأقرت تونس حق مشاركة المرأة في الانتخابات في عام 1959، واعتمدت نظام الحصص بنسبة 30 في المائة في عام 1992، ثم اعتمدت المناصفة في المجلس التأسيسي في عام 2011. وفي العراق، أُقرّ حق المشاركة في عام 1980، وأُقرت كوتا نسائية بنسبة الربع في عام 2003 بموجب الأمر رقم 96، ثم كرّسها قانون الانتخابات رقم 16 لعام 2005. ومنحت فلسطين المرأة حق المشاركة في الانتخابات في عام 1996 في أول انتخابات برلمانية جرت فيها[41]، وأقرت الكوتا النسائية في عام 2005 بنسبة 20 في المائة من المجلس التشريعي. وأقرت مصر حق مشاركة المرأة في الانتخابات في عام 1956، وعُدّلت المادة 62 من الدستور حول مشاركة المرأة في العمل السياسي في عام 2007. واتخذ قرار بتطبيق نظام الكوتا ومنح المرأة 64 مقعداً في مجلس الشعب في عام 2010[42]، لكنه أُلغي بعد الانتفاضات الشعبية[43]. وأقرّ المغرب حق المشاركة في عام 1963 وأقرّ الكوتا النسائية (30 مقعدا على لائحة وطنية خاصة، منتخبة على مستوى الأمة)[44] في عام 2002، وتمّ إنشاء صندوق دعم التمثيل النيابي للنساء في عام 2009[45]. وأقرّ السودان حق المشاركة في عام 1964[46]، وأُقرّت الكوتا النسائية في الفقرة 33 من الفصل 4 من قانون الانتخابات لعام 2008 بنسبة 25 في المائة من المقاعد، على أن يتم الانتخاب في لوائح منفصلة ومغلقة[47].

كذلك أقرّت الكويت حق المشاركة النسائية في الانتخابات في عام 2005[48] بموجب القانون رقم 17، ولبنان في عام 1952[49]، والجمهورية العربية السورية في عام 1949 عندما منحت المرأة حق التصويت، وفي عام 1973 عندما مُنحت حق الترشح[50]. وأقرّت ليبيا حق المشاركة في عام 1964[51]، وأقرّ اليمن ما قبل الوحدة حق المشاركة في عام 1970 في شمال البلد، وفي جنوبه منذ عام 1967. وفي الإمارات العربية المتحدة، منحت المرأة حق الانتخاب في عام 2006 من خلال القانون رقم 4 المعني بتحديد النظام الانتخابي. وفي عُمان، لم يصدر قانون خاص لمشاركة المرأة السياسية، ولكن يكفل قانون الجزاء رقم 74/4 كافة حقوقها. وأقرّت قطر حقّ المشاركة في الانتخابات المحلية في عام 1999، وفي الانتخابات البرلمانية في عام 2003[52]. وفي المملكة العربية السعودية، أعلن الملك عبد الله في عام 2011 أن المرأة ستمنح الحق في التصويت والترشح للانتخابات البلدية اعتبارا من عام 2012، وهذا يعني أنها ستشارك في الانتخابات البلدية المقررة لعام 2015[53].

ويلاحظ أن معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي باشرت بإقرار الحقوق السياسية للمرأة منذ بدايات القرن الواحد والعشرين، بعد إجراء عدد من الإصلاحات السياسيّة التي أثّرت إيجاباً على مشاركة النساء والرجال.

2- الآليات الوطنية

أنشأت معظم الدول العربية آليات وطنية للنهوض بالمرأة ودعمها للمشاركة في جميع المجالات، قوامها ضمان المساواة والعدالة. وبدأت عملية إنشاء آليات النهوض بالمرأة عملاً بمنهاج عمل بيجين، الذي يتضمّن عدّة مقترحات وإجراءات لإنشاء أجهزة وطنية لدعم المرأة على كافة الصعد ودعم المساواة بين الجنسين. وبالرغم من التقدم الملحوظ في دور هذه الآليات في مجال تنظيم الأنشطة وبرامج العمل والتشبيك والتنسيق، يتبين من الوضع الراهن للمرأة في الشأن العام والعمل السياسي عدم نجاح هذه الجهود بسبب عدة عوامل: قلة الموارد المالية؛ وغياب الالتزام السياسي؛ وعدم وضوح صلاحيات آليات المتابعة والتقييم وعدم التنسيق بينها.

وقد أنشأت البلدان العربية عدداً من الآليات الوطنية المعنية بدعم المرأة. ففي الأردن أنشئ الاتحاد النسائي الأردني العام في عام 1980، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في عام 1992. وأنشأت الإمارات العربية المتحدة الاتحاد النسائي في عام 1975، وأنشأ البحرين الاتحاد النسائي البحريني في عام 2006. وكانت البحرين قد أنشأت المجلس الأعلى للمرأة في عام 2001، ولجنة المرأة والطفل التابعة لمجلس الشورى البحريني في عام 2002. وأنشأت الجمهورية العربية السورية الاتحاد العام النسائي في عام 1967، والهيئة السورية لشؤون الأسرة في عام 2003. ويعود الاتحاد الوطني للمرأة التونسية إلى عام 1956، والمجلس الوطني للمرأة والأسرة والمسنين إلى عام 1992. وأنشأت تونس لجنة المرأة والتنمية في العام نفسه، وخصَّصت وزارة لشؤون المرأة والأسرة في عام 1993. وفي العراق أنشئت رابطة المرأة العراقية في عام 1952، ووزارة الدولة لشؤون المرأة في عام 2004. وجدير بالذكر أن العراق شكّل لجنة مخصصة لشؤون المرأة ولجنة للمرأة والأسرة والطفل في مجلس النواب. وأنشأت عُمان المديرية العامة للمرأة والطفل في عام 1985. وأنشأت فلسطين الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في عام 1965، ووزارة شؤون المرأة في عام 2003. كذلك أنشأت قطر المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في عام 1998، والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة في عام 2002. وفي عام 2002 أنشأت الكويت لجنة شؤون المرأة، ثم لجنة مخصصة للمرأة والأسرة في عام 2012[54]. وفي لبنان أنشئ المجلس النسائي اللبناني في عام 1952، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة في عام 1998، ولجنة المرأة والطفل في مجلس النواب في عام 2001.

وأنشأت مصر الاتحاد النسائي المصري في عام 1923، والمجلس القومي للمرأة في عام 2000. أما المغرب فانشأ الاتحاد الوطني النسائي المغربي في عام 1969، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في عام 2007. وأنشأ اليمن المجلس الأعلى للمرأة في عام 1958، واتحاد نساء اليمن في عام 1990، واللجنة الوطنية للمرأة في عام 1996[55]. وأنشأ السودان لجنة وطنية للنهوض بالمرأة في عام 2003، ووزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل في عام 2005، وكان قد شكل الاتحاد النسائي السوداني في عام 1951.

والجدير بالذكر أنّ سبعاً من الدول المذكورة لديها وزارات معنية بالشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة، ومعظمها قديم العهد، في حين أن الوزارات المخصصة لشؤون المرأة حديثة التأسيس. واثنتا عشرة دولة من الدول المذكورة لديها مجلس أعلى للمرأة أو للأسرة؛ واثنتا عشرة دولة أيضاً لديها مركز أو لجنة للمرأة والطفل. ولدى بعض الدول مراكز ولجان للمرأة والطفل معاً، وبعضها لديه مجلس أعلى للمرأة أو الأسرة، مما يدل على توجه إلى تكريس دور المرأة الإنجابي ضمن الدائرة الخاصة كزوجة أو كأم، على أهميته. ولدى إحدى عشرة دولة اتحادات نسائية لها دور فاعل في النشاط الاجتماعي وفي تفعيل دور المرأة السياسي، إلا أن مناقشة هذه المنظمات تقع خارج نطاق هذه الدراسة.

3- إستراتيجيات وخطط دعم المرأة

وضعت الدول العربية نماذج مختلفة من الاستراتيجيات والخطط الوطنية لدعم المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر على مختلف المستويات، منها استراتيجيات النهوض بالمرأة، والخطط الوطنية، والاستراتيجيات العامة للأسرة. وهذه الاستراتيجيات والخطط هي بمثابة خارطة طريق لضمان تحسين وضع المرأة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، تتضمن آليات للتنسيق والتشبيك بين الوزارات والهيئات المعنية وآليات للمتابعة والتقييم. ويشير الجدول 2 إلى أهم هذه الاستراتيجيات وتاريخ وضعها. والجدير بالذكر أنّ تطبيق معظم هذه الاستراتيجيات بدأ بعد القمّة العربية في عام 2004، وهي القمة العربية الأولى التي تناولت المرأة، كما تمّ اعتماد بعض الاستراتيجيّات الداعمة للمرأة بعد إصدار الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة.

الجدول 2- الاستراتيجيات والخطط الهادفة إلى النهوض بالمرأة

الدولة	إستراتيجية خاصة بالنهوض بالمرأة	خطط وطنية	استراتيجية عامة للأسرة	استراتيجية وطنية
الأردن	2006-2010، 2012-2015	2007-2009	2005	---
الإمارات العربية المتحدة	2006	---	---	2006
البحرين	2005، 2013-2022	2007	2008	2006
تونس	---	---	---	2013-2016
الجمهورية العربية السورية	2000-2025	2006-2010	---	---
السودان	2007-2011	2007-2011	2003-2027	---
قطر	---	2008-2030	---	2011-2016
العراق	2005	2010-2014	---	---
عُمان	2007-2020	2006-2010	---	---
فلسطين	2011-2013	2002، 2008، 2011-2013	---	---
الكويت	2006	---	---	---
لبنان	2011-2021	2009	---	2011
ليبيا	2008	---	---	---
مصر	2002	2002-2007	---	---
المملكة العربية السعودية	---	---	---	---
المغرب	2008، 2012-2016	2007-2011	2007	2006
اليمن	2006-2015	2008-2011	---	---

المصدر: http://sgdatabase.unwomen.org/country.action.

جيم- الآليات المعتمدة في البلدان العربية لتعزيز دور المرأة في العمل السياسي

تطبيق نظام الكوتا في البلدان العربية

لم يعد وصول المرأة إلى مواقع السلطة وصنع القرار مجرّد مطلب من مطالب الديمقراطية والمساواة أو التزاماً تنص عليه اتفاقية سيداو، بل أصبحت قضايا المرأة بنداً من البنود الأساسية على الأجندات التنفيذية للدول. وما زال الجدل قائماً حول مدى فعالية نظام الكوتا النسائية لتحقيق هذا الهدف ومدى قانونيته. فمؤيدو

هذا النظام يرون أن تطبيقه بشكل مؤقت يعتبر تمييزاً ايجابياً، ويساهم في إزالة الحواجز أمام تمثيل المرأة ومنحها حقاً من حقوقها، بينما يرى معارضوه أنه يخالف الدستور ويميّز لصالح المرأة، بشكل صريح[56].

وتتوفر في عدد من البلدان العربية آليات وطنية لمراجعة القوانين المعمول بها، وتحديد التمييزية منها، وإعداد مشاريع قوانين حول تخصيص كوتا للنساء. ونظام الكوتا يحاكي المادة السادسة من المبادىء الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومعظم الدول العربية صادقت على عدد كبير من الصكوك الدولية المعنية بالمرأة، والتي تلزمها باتخاذ التدابير اللازمة لضمان التمثيل العادل للنساء في المجالس المنتخبة. وقد شدّد المؤتمر العالمي الثالث المعني بالمرأة (1985) وإعلان ومنهاج عمل بيجين (1995) والاستراتيجية العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2000 على ضرورة رفع نسبة مشاركة المرأة في مواقع القرار، وتعديل التشريعات اللازمة بحيث لا تقل هذه النسبة عن 30 في المائة. إضافةً إلى ذلك نصّ العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية على أن تتعهّد الدول الأطراف مساواة المرأة بالرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية. ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 1990/15 إلى مشاركة المرأة في هياكل السلطة وصنع القرار بنسبة 30 في المائة كحد أدنى، وتوعية المجتمع رجالاً ونساءً لتغيير المواقف المجتمعية السلبية المتحيزة ضد المرأة واتخاذ التدابير اللازمة لذلك.

وفي المقابل يرفض معارضو نظام الكوتا تطبيقه، باعتباره يتعارض مع عدد من التشريعات المعمول بها، مع الخصوصية المجتمعية ومكانة المرأة. فمعظم دساتير دول المنطقة تنص على المساواة في حقوق المواطنين وواجباتهم السياسية (مقارنة بقوانين الأحوال الشخصية). لذلك، يرون أن نظام الكوتا يميّز بين المرأة والرجل ويؤدي إلى مخالفة الدستور. كذلك تعتبر الثقافة المجتمعية التقليدية السائدة في معظم الدول العربية أن نظام الكوتا يمكّن المرأة من شغل المناصب من دون أن تثبت جدارتها أو أن تبذل الجهود اللازمة للحصول على حقها السياسي. ويرى هذا الفريق أنّ المجتمعات العربية حديثة العهد بالآليّات الديمقراطية، وعليها أن تتخلّص أولاً من الموروث الاجتماعي التقليدي حول دور المرأة وأن تغيّر الصورة النمطية للمرأة. ويعتبر أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق من خلال التوعية والتدريب. فلا بد من توعية المواطنين بحقوقهم السياسية وبحقوق المواطنة؛ ولا بد من تدريبهم على خوض الشأن العام، لأن التدريب يرفع كفاءة المرشحات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والشخصي. ويُعتبر تطبيق هذا النظام من وجهة نظر هذا الفريق انتقاصاً من قدرة المرأة ومكانتها وكفاءتها في خوض المعترك الانتخابي والفوز من خلال المنافسة العادلة.

وبعد البحث في الأسس الداعمة لنظام الكوتا النسائية وفي التحديات التي تعترض تطبيقه، يُستنتج أنّ تطبيقه بأشكاله المختلفة ووفقاً لخصوصية كل بلد أمرٌ أساسي لتمكين المرأة من الوصول إلى مراكز القرار. فجميع دول المنطقة، ما عدا السودان، صادقت على الصكوك الدولية المعنية بالمرأة، وأصبحت مُلزمة بتمكينها في الشأن العام والعمل السياسي. ونظام الكوتا هو تدبير مؤقت لدعم المرأة، ويجب أن يُدعم بقوانين أو تدابير أخرى، كفرض عقوبات على الأحزاب التي لا تلتزم بتسمية نساء، أو التي تدرجهن في أسفل اللوائح[57]. وصحيح أن معظم دول المنطقة لديها استراتيجيات لتمكين المرأة في السياسة، لكنها تفتقر في الواقع إلى الصلاحيات اللازمة لإقرار الكوتا النسائية. بالإضافة إلى ذلك، تشير التجارب إلى أنّ المرأة لا تستطيع أن تتنافس مع الرجل في الانتخابات بالاعتماد على كفاءتها فقط، وذلك للعوائق العديدة التي وردت في الدراسة.

ثالثاً- الانتفاضات الشعبية ومشاركة المرأة في العمل السياسي

يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 أنّ المرأة في عدد من البلدان العربية تعاني من غياب المساواة مع الرجل على جميع الأصعدة، ولاسيما على صعيدي التنمية والتمكين السياسي. وما زالت جميع الجهود المبذولة لدعم المرأة غير مجدية، لأن الممارسات التمييزية والقانونية والإجرائية والاجتماعية لا تزال قائمة[58]. ولتوصيف واقع مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية قبل الانتفاضات الشعبية، تستند الدراسة إلى نتائج آخر انتخابات برلمانية أو انتخابات مجالس محلية (بلدية) في جميع البلدان، وإلى أمثلة على نساء في مواقع القرار.

ويلاحظ عامّةً أنّ عدد البرلمانيات في المنطقة العربية أدنى منه في المناطق الأخرى. فأكثر من ثلث دول العالم التي تبلغ فيها نسبة مشاركة المرأة في البرلمان 30 في المائة أو أكثر هي دول في مرحلة انتقالية أو في مرحلة ما بعد الصراعات[59]. ويعود هذا إجمالاً إلى اعتماد نظام الكوتا، كما في رواندا على سبيل المثال حيث وصلت نسبة النساء في المجلس النيابي إلى 56.3 في المائة بعد انتخابات عام 2008، وإلى 38.5 في المائة في المجلس الأعلى بعد انتخابات عام 2011)[60].

ألف- المرأة في المجالس المنتخبة

بلغ معدل النساء في برلمانات العالم في أواخر القرن العشرين حوالى 13.8 في المائة[61]، ووصل في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى 19 في المائة[62]. وفي أواخر سنة 2011 بلغ عدد البرلمانات التي وصل فيها معدل النساء إلى 30 في المائة 30 برلماناً، من بينها 11 برلماناً وصل فيها معدل النساء إلى 40 في المائة أو أكثر[63].

وشهد عام 2012 تحسّناً طفيفاً في معدل التمثيل النسائي في برلمانات العالم، فبلغ المعدل العالمي 20.3 في المائة. أمّا في أوروبا فقد بلغ هذا المعدّل 23.2 في المائة، لكنه تراجع في آسيا حتى 17.9 في المائة، في حين بقي على حاله في أفريقيا عند 20.8 في المائة.[64]

أما المنطقة العربية، فقد سجلت المعدل الأدنى على الإطلاق في مشاركة المرأة في البرلمانات. ففي أواخر عام 2011، بلغ معدل النساء في مجالس نواب البلدان العربية 10.7 في المائة، في مقابل 22.3 في المائة في أوروبا، و20.2 في المائة في دول أفريقيا[65]. ثم سجل ارتفاعاً حتى 13.3 في المائة[66][67] في عام 2012. ولكن هل كان للانتفاضات الشعبية أيّ أثر في نسبة تمثيل النساء في البرلمانات العربية؟

لم يكن للمرأة قبل الانتفاضات الشعبية أي وجود في المجالس المنتخبة في ليبيا. وفي الانتخابات التي جرت في عام 2012 بعد سقوط النظام بلغت حصة النساء 16.5 في المائة[68] من المجلس المنتخب، بفضل نظام الكوتا الذي أقر التناوب بين المرشحين الرجال والنساء على لوائح الأحزاب السياسية[69].

ويلاحظ انخفاض نسب مشاركة النساء في برلمانات عددٍ من الدول العربية التي لم تشهد انتفاضات شعبية، مثل الإمارات العربية المتحدة، حيث انخفضت نسبة النساء في غرفتي المجلس النيابي من 22.5 في المائة[70] قبل الانتفاضات الشعبية إلى 17.5 في المائة[71] في انتخابات عام 2011. وفي الكويت، انخفضت نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية من 8 في المائة[72] في عام 2009 إلى 6 في المائة[73] في عام 2012[74]. أما في عُمان، فارتفعت هذه النسبة قليلاً، من صفر في المائة[75] في عضوية مجلس الشورى في

عام 2008 إلى 1.19 في المائة[76] في عام 2011. كذلك أقرّت المملكة العربية السعودية في عام 2011 تدابير تسمح للمرأة بالتصويت والترشح في الانتخابات المحلية المتوقع عقدها في عام 2015[77]. وجدير بالذكر أنّ نصف الأعضاء في المجالس البلدية في المملكة يصلون بالانتخاب، وقد بدأ إجراء الانتخابات البلدية فيها في عام 2005. كذلك انخفضت نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية في دول شهدت انتفاضات شعبية. ففي مصر مثلاً، تراجعت هذه النسبة من 12.7 في المائة[78] في عام 2010 إلى 1.97 في المائة[79] في مجلس الشعب في عام 2011، وإلى 4.44 في المائة[80] في مجلس الشورى في عام 2012[81]. كما أن هذه النسبة بالكاد بلغت 6 في المائة من عضوية الجمعية التأسيسية للدستور[82].

الجدول 3- المرأة في المجالس النيابية قبل الانتفاضات الشعبية وبعدها (بالنسبة المئوية)

الدولة	قبل الانتفاضات الشعبية (بالنسبة المئوية)	عام	بعد الانتفاضات الشعبية (بالنسبة المئوية)	عام
الأردن	10.83	2010	12	2013
الإمارات العربية المتحدة	22.5	2006	17.5	2011
البحرين	2.5	2006	2.5	2010
تونس	27.57	2009	26.27	2011
الجمهورية العربية السورية	12.40	2007	12	2012
السودان	25.56	2010	لم تُجر انتخابات للمجالس النيابية	
العراق	25.23	2010	لم تُجر انتخابات للمجالس النيابية	
عُمان	صفر	2007	1.19	2011
فلسطين	12.87	2006	لم تُجر انتخابات للمجالس النيابية[83]	
قطر	لا يتوفر مجلس نيابي		لا يتوفر مجلس نيابي	
الكويت	8	2009	6	2012
لبنان	3.13	2009	لم تُجر انتخابات للمجالس النيابية	
ليبيا	لم يكن للبلد برلمان قبل الانتفاضات الشعبية		16.5	2012
مصر	12.7	2010	1.97	2011
المغرب	10.46	2007	16.71	2011
المملكة العربية السعودية	لا يتوفر مجلس نيابي		لا يتوفر مجلس نيابي	
اليمن	0.33	2003	لم تُجر انتخابات للمجالس النيابية	

المصدر: http://www.ipu.org/parline-e/parlinesearch.asp.

وفيما يلي أبرز التغييرات التي حصلت في البلدان العربيّة على مستوى مشاركة المرأة في الهيئات المنتخبة والسلطات التشريعية. ففي البحرين، فازت امرأة واحدة بالتزكية في انتخابات مجلس النواب لعام 2006، أي بنسبة 2.5 في المائة من عضوية المجلس، كما فازت امرأة واحدة في انتخابات عام 2010. وعلى مستوى مجلس الشورى، بلغت نسبة النساء من إجمالي أعضاء المجلس 25 في المائة في عام 2006 و27.5 في المائة في عام 2010. وعلى مستوى المجالس البلدية، لم تفز أية امرأة في انتخابات عام 2006. أمّا في عام 2010، ففازت امرأة واحدة في الانتخابات البلدية لتغدو أوّل امرأة تفوز بشكل مباشر بمقعد.

وفي قطر، بلغت نسبة تمثيل المرأة على مستوى المجالس البلدية 3.4 في المائة في عام 2007 من خلال فوز امرأة واحدة[84]. أمّا في عُمان، فما زال مجلس الشورى يضمّ امرأة واحدة من النساء الإحدى والعشرين اللواتي قدمن ترشيحهن. وللتعويض عن ذلك، تمّ تعيين 15 امرأة في مجلس الدولة، كإجراء مؤقت اتخذته القيادة السياسية لدعم وجود المرأة في السلطة التشريعية[85]، مما يشكل نوعاً من الكوتا غير المباشرة.

وفي الإمارات العربية المتحدة، فازت تسع نساء بعضوية المجلس الوطني الاتحادي بنسبة 22.5 في المائة في عام 2006، منهن امرأة واحدة فازت بالانتخاب وثماني بالتعيين[86]. وفي عام 2011، فازت سبع نساء بعضوية المجلس الوطني الاتحادي بنسبة 17.50 في المائة. وأسفرت نتائج انتخابات مجلس الأمة في الكويت في عام 2009، وللمرة الأولى، عن فوز أربع نساء بنسبة 8 في المائة، من دون اعتماد نظام الكوتا[87]. وفي عام 2012، فازت ثلاث نساء في مجلس الأمة لتشكلن نسبة 6 في المائة من عضويته.

وفي لبنان، بلغت نسبة تمثيل النساء في البرلمان في عام 2009 3.13 في المائة، ويلاحظ أنّ أكثرهن على علاقة وثيقة بالطبقة السياسية في البلاد. أمّا في المجالس البلدية فقد وصلت النسبة إلى 4.7 في المائة في عام 2010[88].

وفي الجمهورية العربية السورية، بلغت نسبة تمثيل النساء في مجلس الشعب في عام 2003، 12 في المائة[89]، وفازت في انتخابات عام 2007 31 امرأة في مجلس الشعب الذي يتكوّن من 250 عضواً (12.4 في المائة). ووصلت النسبة في المجالس البلدية إلى 3.21 في المائة في عام 2007. ولم تتغير نسبة النساء في المجلس النيابي (12 في المائة) بعد الانتخابات التي جرت في عام 2012 خلال الثورة السورية.

وفي اليمن، فازت امرأة واحدة فقط في انتخابات مجلس النواب لعام 2003، لتشكّل نسبة 0.33 في المائة من أعضائه. وتحتل النساء منذ عام 2001 مقعدَين في مجلس الشورى بنسبة 1.8 في المائة[90]. وانتُخبت 28[91] امرأة في المجالس البلدية في عام 2006، أي بنسبة 0.5 في المائة من المقاعد[92].

وفي العراق، وصلت نسبة تمثيل النساء في المجلس الوطني عام 2010 إلى 325.2 في المائة[93]، ووصلت نسبة تمثيل النساء في مجالس المحافظات (البلدية) إلى 28 في المائة في عام 2008[94] بسبب تطبيق نظام الكوتا. وتبلغ نسبة الكوتا النسائية 25 في المائة في المجلس الوطني، وقد ساهمت في رفع نسبة تمثيل المرأة إلى 25.23 في المائة في الانتخابات الأخيرة.

وفي مصر، بلغ تمثيل النساء في مجلس الشعب لعام 2010 نسبة 12.7 في المائة، بفضل تطبيق نظام الكوتا، إذ أقرّ مجلس الشعب قبل الانتفاضات تخصيص 64 مقعدا برلمانيا للنساء، واستحدث 32 دائرة انتخابية تتنافس فيها النساء فقط. وشكّل تطبيق نظام الكوتا قفزة للتمثيل النسائي، إذ فازت النساء في مجلس الشعب بـ 68 مقعداً (64 امرأة بموجب الكوتا و3 نساء عبر التنافس في الانتخابات وامرأة واحدة بالتعيين). كذلك وصلت نسبة النساء في مجلس الشورى في العام نفسه إلى 7.9 في المائة[95]، علماً أنّ مجلس الشورى يتألف من 264 عضواً، 176 بالانتخاب و88 يعيّنهم رئيس الجمهورية لمدّة 6 سنوات.

وفي فلسطين، بلغت نسبة النساء في المجلس التشريعي 12.87 في المائة في عام 2006. وتطوّر تمثيل النساء في المجالس المحلية في المراحل الانتخابية المختلفة حتى بلغ 18 في المائة في عام 2011[96]. وتمّ إقرار الكوتا النسائية في قانون الانتخابات رقم 9 لعام 2005[97]، ما أدى إلى ارتفاع معدل مشاركة المرأة في المجال السياسي إلى 12.87 في المائة في المجلس التشريعي و18 في المائة في المجالس المحلية والبلدية[98].

وفي الأردن، بلغت نسبة تمثيل النساء في مجلس النواب 10.8 في المائة في عام 2010[99] نتيجةً لتطبيق نظام الكوتا، ثم 12 في المائة في عام 2013، وبلغت في مجلس الأعيان الذي يعتمد نظام التعيين 2.7 في المائة في عام 2007، و15 في المائة عام 2010، و11.67 في المائة في عام 2011، كما بلغت 25 في

المائة في المجالس البلدية في عام 2007[100]. وفازت النساء بالتنافس بـ 211 مقعداً في المجالس البلدية، وعُيّنت 7 نساء في مجلس أمانة عمّان الكبرى، مما رفع عددهنّ في هذه المجالس إلى 241 امرأة أي بنسبة 25 في المائة في عام 2007. وشكّلت هذه النسب أكبر إنجاز حققته المرأة في انتخابات تنافسية، لا سيما إذا ما قورنت بنسبة تمثيل النساء في عام 2003 التي بلغت 10 في المائة فقط[101].

وفي السودان، بلغ تمثيل النساء في البرلمان في عام 2010 نسبة 24.6 في المائة بفعل نظام الكوتا الذي يخصّص 25 في المائة من المقاعد للنساء[102]. وخُصّصت 10 مقاعد للنساء من أصل 35 مقعداً في الانتخابات الأخيرة، ممّا رفع نسبة تمثيل المرأة في هذه الهيئة التشريعية إلى 28.5 في المائة.

وفي المغرب، بلغت نسبة تمثيل النساء في البرلمان 10.46 في المائة في عام 2007، و12 في المائة في المجالس البلدية في العام نفسه نتيجة لاستحداث آلية الدوائر الإضافية بهدف تمكين المرأة سياسياً. وعلى مستوى المحليات، خُصصت مقاعد للنساء، وتمّ إلزام الأحزاب والمجموعات بتضمين امرأتين على الأقل في قوائمها الانتخابية. وارتفعت نسبة التمثيل النيابي للمرأة إلى 16.71 في المائة في عام 2011 بفضل نظام الكوتا واعتماد قانون انتخابي قائم على التمثيل النسبي، وخصّص 30 مقعداً للنساء على القوائم الوطنية، ومنحت المرأة الحق في المنافسة خارج إطار هذه القوائم.

وفي تونس، بلغ تمثيل المرأة في البرلمان بعد انتخابات عام 2009 نسبة 27.6 في المائة، نتيجة لاعتماد نظام الكوتا الحزبية[103]، كما بلغت نسبة تمثيلها في المجالس البلدية 26 في المائة في عام 2005، بفعل الكوتا أيضاً[104]. وارتفع معدل تمثيل المرأة في المجلس الوطني التأسيسي من 27.57 في المائة في عام 2009 إلى 26.27 في المائة في عام 2011. وفي نيسان/أبريل 2011، اتّخذت هيئة الدفاع عن أهداف الثورة قراراً بتوزيع مقاعد المجلس التأسيسي مناصفة بين النساء والرجال، غير أنّ نسبة التمثيل النيابي للمرأة في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2011 تراجعت إلى 24.9 في المائة.

وتشير هذه البيانات إلى تباين واضح بين بلدان المنطقة العربية في معدلات تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة في مرحلة ما قبل الانتفاضات الشعبية. فتونس سجّلت أعلى نسبة لتمثيل المرأة في الغرفة السفلى للبرلمان، وهي 27.6 في المائة، يليها العراق بنسبة 25.2 في المائة، ثم السودان بنسبة 24.6 في المائة. أما أعلى نسبة لتمثيل للمرأة في الغرفة العليا للبرلمان فسجّلتها البحرين، وهي 25 في المائة. وسجّل العراق أعلى نسبة تمثيل للمرأة في المجالس المحلية، وهي 28 في المائة. والخلاصة أنّ نظام الكوتا أو التعيين المباشر كانا العاملين الرئيسيّين في رفع معدّلات نسبة وصول المرأة إلى المجالس الحكوميّة.

وبناء على ما تقدّم، يتّضح أنّ للكوتا بأنظمتها المختلفة دوراً أساسياً في العملية الانتخابية، لأنّها تعدّ إجراءً تمييزياً ايجابياً وفورياً لدعم وصول المرشحات إلى المجالس المنتخبة. ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تطبيق الحكومات لآليات منهاج عمل بيجين وتقارير الهيئات الدولية المعنية، ساهمت أنظمة الكوتا المطبقة اليوم في 74[105] دولة في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية بشكل ملحوظ في زيادة نسبة تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار الوطنية والبلدية والحزبية، المعيّنة منها والمنتخبة.

وعلى ضوء التحولات التي تشهدها بعض البلدان العربية منذ عام 2011، يبدو أنّ قضية غياب المساواة بين الجنسين قد تراجعت على سلّم أولوياتها، نتيجة لوجود قضايا أكثر إلحاحاً. ففي حين ارتفع معدل التمثيل النسائي في البرلمان إلى 20.8 في المائة[106] على مستوى العالم في عام 2012، وفقا للاتحاد البرلماني الدولي[107]، تراجع هذا المعدل في عدد من الدول العربية، رغم أنّ المعدّل العام قد ارتفع بحوالى

1 في المائة[108] بين عامي 2010 و2012. ومع أنّ المرأة كانت حاضرة في الانتفاضات العربية، لم يؤثر هذا الحضور على ارتفاع نسب مشاركتها وتمثيلها السياسي .ويمكن في هذا الإطار الاستشهاد بمثل من التاريخ، وتحديداً من الثورة الجزائرية[109]، عندما شاركت النساء في الثورة لكنّهنّ استبعدن بعد الاستقلال بحجّة أنّ قضايا المرأة لم تكن ضروريّة في المرحلة الانتقالية. وفي بعض الأحيان، يتم ربط موضوع حقوق المرأة بالنظام السابق، فتُبطل بعض القوانين التي كانت سارية المفعول، ومن ضمنها القوانين المعنيّة بأوضاع المرأة، كتعبير عن رفض الممارسات المعتمدة في النظام.

ولم تُجر انتخابات نيابية في فترة ما بعد الانتفاضات الشعبية في كل من الأردن والسودان والعراق وفلسطين وقطر ولبنان وليبيا واليمن. وبالرغم من ذلك، شهدت هذه البلدان تراجعاً في مشاركة المرأة في مجالات سياسية أخرى. ففي الأردن مثلاً غُيّبت النساء تماماً عن اللجنة المشرفة على الانتخابات، مع أن المرأة تشكّل نصف المنتخبين، ولها 25 في المائة من المقاعد البلدية، و10 في المائة من المقاعد النيابية.

وما زالت المعدلات المتفاوتة للتمثيل النيابي للمرأة في دول المنطقة في أعقاب الانتفاضات الشعبية متدنّية مقارنة بدول الجوار في أفريقيا وأوروبا. ومن أبرز المؤشرات على تهميش دور المرأة بعد الانتفاضات الشعبية تقليص أهمية الدور الذي أدته في الثورة من خلال إبعادها عن الترتيبات السياسية الانتقالية. فتمثيل المرأة في اللجان الوطنية التي شكلت بعد هذه الانتفاضات ضعيف، والمخاوف كثيرة، ولاسيما مع حصول الأحزاب الإسلامية المحافظة على غالبية المقاعد البرلمانية في تونس ومصر من تقليص الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة. ففي تونس مثلاً، ناقش نواب حزب النهضة في آب/أغسطس 2012 مشروع قانون أقر مبدأ التكامل بدل المساواة بين الرجل والمرأة، مما أثار مخاوف النساء التونسيات من فقدان الحقوق التي ضمنها الدستور. وبعد مظاهرات ضمت الآلاف تمّ سحب مشروع القانون. والجدير بالذكر أن المشكلة هنا ليست في وصول التيارات الإسلامية المحافظة إلى السلطة، بل في أن التغييرات لم تؤدِ إلى حكومات ديمقراطية شاملة وممثلة لجميع شرائح المجتمع ومجموعاته.

وكان ضعف تمثيل المرأة في أعقاب التغيير السياسي مخيباً للآمال. فمشاركتها في الانتفاضات الشعبية كانت تنبئ بتحوّلات مجتمعية وثقافية، وبتغيير جذري. وكانت هذه الآمال متوقّعة، لكنّها لم تكن واقعية. فالتحدّيات الاقتصادية والاجتماعية جسيمة وتستغرق معالجتها زمناً طويلاً. والأحزاب السياسية التي تصل إلى الحكم تركّز على تحصين مواقعها السياسية، وعلى ديناميكيات إدارة الانتقال إلى الديمقراطية، من دون الالتزام السياسي بحقوق المرأة، مما يؤدّي إلى وضع قضايا المرأة في مرتبة ثانوية.

وبالرغم من هذه المعوقات، لا بد من الوقوف على بعض التحولات الإيجابية التي حصلت مؤخراً في بعض الدول. فقد أقرّت تونس في عام 2011 قانوناً انتخابياً جديداً كرّس التكافؤ بين المرأة والرجل في الانتخابات، ونصّ على التناوب بين المرشحين والمرشحات في القوائم الانتخابية للمجلس التأسيسي. وتؤكد نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2011 أن المشاركة السياسية للمرأة لم تتراجع، بل ازدادت. أما التراجع الواضح في نسبة تمثيل المرأة في بعض البلدان مثل مصر فكان نتيجة القانون الانتخابي غير المتوازن الذي وضعه المجلس العسكري وألغى بموجبه نظام الكوتا النسائية. ومع أن هذا القانون نصّ على أن تتضمّن قائمة كلّ حزب سياسي امرأة واحدة، إلا أنه لم يفرض وضع المرأة على رأس هذه القوائم.

باء- المرأة في السلطة التنفيذية

حاولت معظم البلدان العربيّة رفع نسبة مشاركة المرأة في السلطة التنفيذية عبر التعيين المباشر في الوزارات. ففي قطر، عُينت في الحكومة التي تشكّلت في تموز/يوليو 2008 وزيرة للتربية (وكانت في

الحكومة منذ 2003) ووزيرة للصحّة، لكن لم تشارك أية وزيرة في حكومة عام 2009[110]. وفي الوزارة التي شكلت في تموز/يونيو 2013 بعد تولي الأمير الجديد السلطة، سُلّمت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى امرأة[111].

وفي عُمان، عُينت أربع وزيرات في حكومة عام 2008 في وزارات التعليم العالي، والتنمية الاجتماعية، والسياحة، ورئيسة للهيئة العامة للصناعات الحرفية برتبة وزير[112]. وفي الحكومة الحالية لعام 2012، تشغل امرأة منصب وزيرة التربية والتعليم وأخرى منصب وزيرة التعليم العالي[113].

وفي الإمارات العربية المتحدة، تولت النساء أربع حقائب وزارية في عام 2008 لتضم الحكومة وزيرة للاقتصاد، ووزيرة للشؤون الاجتماعية، ووزيرتان للدولة. وشغلت امرأة منصب وزير مفوض من الدرجة الأولى، وعُيّنت أخرى في منصب الأمينة العامة لمجلس الوزراء[114]. أمّا الحكومة الحالية (2013) فتضم أربع وزيرات: وزيرة للشؤون الاجتماعية، ووزيرة للتجارة الخارجية، ووزيرتا دولة[115].

وفي الكويت، ضمّت حكومة عام 2009 وزيرةً للتربية والتعليم العالي[116]. وتضمّ الحكومة الحالية (2013) وزيرتين، الأولى للشؤون الاجتماعية والثانية للتخطيط والتنمية[117]. أمّا في العراق، فأشار التقرير الوطني لعام 2008 حول تطبيق اتفاقية سيداو إلى أنّ النساء شغلن خمسة مناصب وزارية، أي شكّلن 12 في المائة من مجموع عدد الوزارات. وفي عام 2010 عُرض منصبان وزاريان على امرأتين، واحد لوزيرة شؤون المرأة وآخر لوزيرة الدولة، فرفضت أولاهما الحقيبة بسبب قلّة تمثيل النساء في الحكومة[118].

وفي لبنان، وللمرة الأولى منذ الاستقلال، ضمت حكومة عام 2004 وزيرتين من أصل ثلاثين وزيراً، بينما ضمّت كلّ من حكومتي عام 2005 وعام 2008 وزيرة واحدة، وضمّت حكومة عام 2009 وزيرتين بينهما وزيرة للمالية. ولم تشمل الحكومات اللاحقة أية امرأة. وفي الأردن، وبعد تولّي الملك عبد الله الثاني السلطة، كان للمرأة ثلاثة أو أربعة مناصب في معظم الحكومات. وفي حكومة 2007-2009، شغلت المرأة وزارات التخطيط، والسياحة، والتنمية الاجتماعية، والثقافة. وفي الحكومة التي سبقت الانتفاضات العربية 2009-2011، تولّت المرأة وزارة السياحة ووزارة التنمية الاجتماعية. أما الحكومة الحالية التي عينت في شهر آذار/مارس 2013، فتضم امرأة واحدة تشغل منصب وزيرة التنمية الاجتماعية[119].

وفي الجمهورية العربية السورية، شكلت وزارتان فقط في الفترة ما بين 2001-2013. تولّت في الأولى امرأتان حقيبتي الثقافة والشؤون الاجتماعية، وفي الثانية امرأتان حقيبتي الشؤون الاجتماعية وشؤون المغتربين. وفي شباط/فبراير 2013، ضمت الحكومة أربع وزيرات للشؤون الاجتماعية، والسياحة، والثقافة، ووزيرة دولة للبيئة[120].

وفي اليمن، تولّت امرأتان وزارتي الشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان في حكومة 2007-2011[121]. وبعد تغيير النظام ورئاسة الجمهورية عام 2012، تولّت امرأتان وزارتي الشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان، وعيّنت امرأة كوزيرة دولة للشؤون الحكومية[122].

وفي السودان، سُجّل ارتفاع في السنوات الأخيرة في عدد النساء في مواقع القرار على المستوى الوزاري، وأشار تقرير التنمية البشرية للفترة 2007-2008 إلى أن نسبة النساء بلغت 2.6 في المائة. كذلك شاركت المرأة في السلطة التنفيذية كوزيرة دولة في الفترة 1990-2005[123.]. وضمت حكومة عام 2008

ثلاث نساء على رأس وزارات التربية والتعليم، وتنمية الموارد البشرية والعمل، ولرعاية والضمان الاجتماعي[124].

وعند تحليل معدلات مشاركة النساء في الحكومات، يتضح أنها تتفاوت بين بلدان المنطقة وتتناسب طرديا مع السياسات والتدابير المؤقتة المعتمدة دعماً لهذه المشاركة. فالنسبة الأعلى لمشاركة المرأة في الوزارات سُجِّلت في المواقع ذات الطابع الاجتماعي الخدماتي، مثل وزارات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية. وغالباً ما يغيب تمثيل المرأة في المواقع السيادية (كالدفاع والمال والداخلية)، ممّا يعزز فرضية وضع النساء في الأدوار المجتمعية المناسبة للشأن الخاص. ويدل هذا الواقع على ازدواجية المعايير التي تعتمدها الدول لإظهار عدالة النظم السياسية الحاكمة وسعيها إلى دمج النساء في مواقع صنع القرار، من خلال الترويج لمعدلات هذه المشاركة، حتى ولو كانت تسهم في ترسيخ الموروث الثقافي والقوالب المجتمعية الجامدة. واللافت مؤخراً تولّي بعض النساء وزارات المال (كلبنان) والتخطيط (كالأردن والكويت) ممّا يوحي بتطوّر إيجابي في النظرة إلى المرأة وقدرتها على تولّي مثل هذه الوزارات.

وخلص تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005 "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي" الذي تناول تمثيل المرأة في العمل السياسي والعام، إلى أنّ معظم النظم العربية القائمة لا تعطي المرأة جميع حقوقها السياسية وتتمسك بنظرة تقليدية محافظة بشأن تفعيل مشاركتها، وذلك حرصاً على الموروثات الثقافية، أو نتيجة لغياب الدعم الإجرائي الكافي، أو بسبب عددٍ من المعوقات السياسية والاقتصادية. وخلص التقرير أيضاً إلى وجود نظم مذهبية وقوانين وضعية في بعض الدول ترسّخ التمييز ضد المرأة في هذه المجالات، وتشكل خرقاً للنظم الدستورية المرعية الإجراء التي تنص، من حيث المبدأ، على المساواة بين الجميع[125]. ومع أن التقرير يعود لعام 2005، فالنتائج التي توصل إليها ما زالت تصف الوضع الراهن في البلدان العربية.

جيم- المرأة في الانتفاضات الشعبية

اضطلعت المرأة العربية بدور هام في الحركات الاحتجاجية التي انطلقت في أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011، ومهدت لحدوث الانتفاضات الشعبية. ولفت الشباب، بما فيهم النساء، النظر لقدرتهم على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت بشكل عملي وواسع النطاق في هذه الانتفاضات ولا سيما أن آليات التواصل هذه جديدة على المجتمعات العربية. وقد يكون الإنترنت قد حقق المعادلة الصعبة للنساء، وهي الموازنة بين دورهن الأساسي كأمهات أو زوجات أو بنات، والمشاركة بفعالية في النشاط السياسي.

وبدأ استخدام الشباب لتلك المواقع كأداة للتعارف، سرعان ما تحولت إلى أداةٍ لتبادل وجهات النظر، والمطالبة بإيجاد سبل للوصول إلى الحرية والعدالة. وأصبحت المطالبات بتحسين سبل الحياة تركز على الواقع اليومي للشباب في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ثم أنشأ الشباب مواقع رافضة لمختلف الممارسات السياسية والاقتصادية وللتمييز الثقافي والمجتمعي. والخلاصة أن الانتفاضات الشعبية التي انطلقت شرارتها في تونس، ثم انتقلت إلى مصر واليمن وليبيا والبحرين والجمهورية العربية السورية، ساهمت في تغيير الصورة النمطية عن النساء العربيات. فالدور الريادي الذي لعبته المرأة في الانتفاضات في مصر وتونس واليمن وليبيا كرّس مكانتهن كشريكات للرجل في المساهمة في تغيير الحالة السياسية في البلدان، على الأقلّ خلال هذه الانتفاضات.

ففي تونس، كانت النساء التونسيات شريكات فاعلات في إنجاح الثورة التونسية. فقد تناقلت مختلف الوسائط الإعلامية صوراً للنساء التونسيات، خاصة الشابات منهن، يحملن شعارات ولافتات تنادي بقيم

الديمقراطية وحقوق الإنسان، جنباً إلى جنب مع الرجال، غير آبهات بالمواجهات العنيفة والغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي، في سبيل الدفاع عن الحرية والعدالة.

ولم يختلف الأمر في مصر. ففي ميدان التحرير، شكلت الفتيات لجاناً لتفتيش الوافدين إلى الميدان لضمان سلامة الموجودين، ووقفن جنباً إلى جنب مع الشباب في الاعتصام الذي استمرّ عدة أسابيع، فتوحّد الجميع للمطالبة بالحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، متجاوزين لفترة وجيزة التباينات والاختلافات الإيديولوجية والطبقية والثقافية والدينية[126]. وفي ليبيا، شاركت النساء في المظاهرات، ونظّمت مجموعة من المحاميات عدّة مظاهرات في بنغازي، استخدمن فيها وسائل الحشد والتعبئة المختلفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

أمّا في اليمن، فقد اتخذت مشاركة المرأة عدة أشكال تُعتبر خرقاً للعادات والتقاليد المحافظة. إذ تركت الشابات مقاعدهن الدراسية في الجامعة، وأقمن منصات في ساحة التحرير لتوعية الجمهور وتحفيزه على النضال من أجل الحرية والعدالة، كما قمن بإسعاف الجرحى وتقديم الطعام والشراب للمتظاهرين[127].

ويبيّن تحليل طبيعة مشاركة النساء في الانتفاضات الشعبية ونطاقها بروز نمطين: النمط الأول يتمثّل في قدرة المرأة على تحدي التقاليد والأعراف، مما حوّلها إلى مشاركة فاعلة في عملية التغيير. والنمط الثاني هو قدرة المرأة على تحقيق الاندماج الوطني، فهي لم تتخذ من الانتفاضات الشعبية ذريعة لتطالب بالحقوق الخاصة بها فقط، بل بوطن أفضل للجميع. فمهما اختلفت الرؤى حول طبيعة دور المرأة في الانتفاضات الشعبية في البلدان العربية، وما إذا كان مرتبطاً بدورها التقليدي ومسؤولياتها المنزلية (مثل تقديم الطعام للمتظاهرين أو المساعدة للمصابين والجرحى) أو بدورها في الحياة العامة، فكلا الدورين لا ينتقصان من مساهمتها الفاعلة في إنجاح هذه الحركات وتغيير النظام في بعض البلدان.

دال- دور المرأة في النشاط الإلكتروني

يمكن تعريف النشاط الإلكتروني في الانتفاضات بأنه استعمال التكنولوجيات والمواقع الجديدة ولا سيما مواقع التواصل الاجتماعي بهدف تغيير الوضع السياسي والاجتماعي. ولا تقتصر التكنولوجيات الجديدة على الإنترنت، بل تشمل الهاتف النقّال، وخاصة المجهز بعدسات تصوير والممكن ربطه بشبكة الإنترنت (الهواتف الذكية).

واستخدام الإنترنت في المنطقة العربية قليل نسبيّاً، ولا يتجاوز عدد المستخدمين 10 في المائة من السكان في اليمن وليبيا و26 في المائة من السكان في مصر، و26 في المائة في تونس، و57 في المائة البحرين[128]، إلا أنّ الأهم في هذا الاستخدام ليس حجم الجمهور ولكن نوع المستخدمين كالصحافيين والمثقّفين. ويلاحظ أنّ عالم المدوّنات والتواصل الاجتماعي يتكوّن من شباب ناشط وفعّال. وبالرغم من أنّ نسبة استخدام الإنترنت في المنطقة ضئيلة نسبياً، لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دوراً أساسياً قبل الانتفاضات الشعبيّة وبعدها لجهة مشاركة الشباب والشابات في النشاط السياسي وتعبئة المواطنين لرفض الإجحاف والتمييز وقمع الحريات. واستخدم الناشطون من المدوّنين هذه المواقع للدعوة لمظاهرات سلمية، ولنقل مظاهر القمع والعنف ضد المتظاهرين، مما عزّز تعاطف المواطنين معهم وزاد أعداد المتظاهرين[129]. واعتمد الناشطون على الإنترنت ما يسمى بالصحافة المواطنية[130] كسلاح أساسيّ في معركتهم مع النُّظم السياسية، فحاولوا التأثير على الإعلام المحلّي ومعارضة تأطير النظم للانتفاضات. ولكن إلى أيّ مدى يتساوى استعمال هذه التكنولوجيا بين الرجال والنساء؟

يشير أحدث تحليل لاستعمال مواقع التواصل الاجتماعي لعام 2011 أنّ نسبتي استخدام الرجال والنساء لتلك المواقع متعادلتان في العالم، لكنّهما تتفاوتان في المنطقة العربية بحيث لا تتعدّى النسبة التي سجلتها النساء ثلث النسبة التي سجّلها الرجال[131]. وبرهنت الدراسات أنّ مواقع التواصل الاجتماعي أداةٌ مهمة لتمكين المرأة سياسياً في المنطقة العربية، إذ أتاحت لها دوراً إلكترونياً ريادياً، يُضاف إلى نشاطها على الأرض، سواء في تنظيم المظاهرات أو قيادتها. وقد استخدم الرجال والنساء هذه المواقع على حدّ سواء للحصول على المعلومات والاتصال، فأدت هذه المواقع دور "المسوّي" بين الجنسين بالنسبة للمستخدمات[132].

ويُلاحظ أنّ نسبة استخدام النساء العربيّات لمواقع التواصل الاجتماعي ضئيلة اذا ما قورنت بالمعدّل العالمي. ولمعرفة أسباب هذا المعدل المنخفض، أجرت كلية دبي للإدارة الحكومية دراسة ميدانيّة بيّنت أن أهم العقبات التي تحول دون استخدام المرأة لمواقع التواصل هي مشكلة توفر الخصوصية، وعدم المعرفة بثقافة الإنترنت، وقلة حيازة الحواسيب الإلكترونية، وغياب الثقة بهذه المواقع[133].

واستخدام النساء العربيّات لمواقع التواصل الاجتماعيّ رغم ضآلته ساعد في إعادة تشكيل دورهن في الحياة العامّة، وسلّط الضوء، وإن بشكل مؤقت، على دورهنّ في الحياة السياسية. وقد كان عدد كبير من النساء اللواتي شاركن في الانتفاضات العربية ناشطات في الحقل الإلكتروني قبل عام 2011. واستطاعت المرأة من خلال هذا النشاط تشكيل "فضاء عامّ إلكتروني". وقد طالبت أيضاً بحق التمثيل والمشاركة في "الفضاء العام الأرضي"، فتخطّت الحواجز المادية والنفسية والاجتماعية الفاصلة بين الرجال والنساء، متحدّية العوائق الثقافية، مؤكدة أن تمكين المرأة هو من أولويات الصراع من أجل التغيير السياسي[134].

ومواقع التواصل الاجتماعيّ أداةٌ طيّعة في يد من يستخدمها، يمكن استخدامها في المنزل وخارجه، ممّا يساعد المرأة غير القادرة على ترك منزلها على المشاركة في النشاط المدنيّ والاجتماعيّ والسياسيّ. والناشطات على شبكة الإنترنت تمكّن من استخدام تكنولوجيات جديدة سمحت لهنّ بتخطي الحدود الجغرافية وبمدّ جسور بين الإعلام الدولي والمجموعات المناضلة. وتكمن أهمية هذه المنصّات التي ابتكرتها المناضلات في أنها شكّلت جزءاً أساسياً من الانتفاضة، لا يتطلب النزول فعلياً إلى الشارع. ما مكنهن من دعم كفاح الشارع الذي قام به الرجال وبعض النساء الأخريات. وتوجّهت هؤلاء النساء إلى الإعلام العالمي وخاصة بعض وكالات الإنباء الدولية ونجحن في التأثير على الرأي العام كما في حالة ليبيا على سبيل المثال[135].

وأدركت الناشطات على الإنترنت أنّ النضال على شاشة الكمبيوتر لا يكفي، لكنه يتكامل مع أنواع أخرى من العمل السياسي، ويجب ان يكمّل النضال من أجل حقوق الإنسان والعمل على الإصلاح السياسي. ففي مصر، شاركت النساء في الانتفاضة ضد النظام السياسي القائم، وشكّلن حوالي 10 في المائة من المتظاهرين، ومن 40 إلى 50 في المائة من المعتصمين في ميدان التحرير في الأيام التي سبقت سقوط النظام. وشجعت النساء الرجال على الانضمام إلى المظاهرات. وكان لمواقع التواصل الاجتماعيّ دور كبير في تسليط الضوء على انتهاكات أنظمة الحكم لحقوق المرأة في المظاهرات. فأنشأت مجموعة من النساء في مصر موقعاً للتواصل الاجتماعي على فايسبوك اسمه "خريطة التحرش الجنسي - أمسك متحرشاً"، هدفه وقف تقبّل المجتمع للتحرش بالمرأة. وتقوم فكرة المبادرة على إشراك المجتمع ككل فيها، وتقديم خدمات الدعم النفسي للضحايا، وربط أنشطة تلك المواقع بأشكال أخرى للتوعية المجتمعية[136].

والخلاصة أن هذه المواقع أصبحت تشكل آلية مهمة للتوعية بحقوق المواطنة والحريات العامة وحقوق الإنسان، ولتعزيز مشاركة الشباب في العمل السياسي. وقد استطاعت النساء العربيّات خلق دور ريادي في الفضاء الإلكتروني، فتخطين حدود منازلهن في مجتمعاتهن المحافظة من خلال الإنترنت، وتواصلن مع الناس

خارج الدائرة الاجتماعية العائلية. وكان ذلك متاحاً لأن الاختلاط بين الجنسين على الإنترنت غير مقيد، وإخفاء الهوية ممكن. وشكّل هذا الظهور للنساء تحدّياً للنظام الاجتماعي التقليدي، وكوّن هويّة جديدة في المجال العام، وأدّى إلى المطالبة بدور في العراك السياسي القائم في البلاد. فالنضال الإلكتروني نوع من التمكين، وأداة مواجهة المجتمع الذكوري والدولة الشمولية. وهو إضافة إلى ذلك أداة للتواصل ونقل الواقع بمصداقية وفاعلية. ولم تتمكن الحكومات حتى الآن من فرض سيطرتها على تلك المواقع أو إغلاقها، بسبب التكاليف المرتفعة التي قد تترتب عليها جرّاء ذلك، وخوفاً من تأجيج غضب الشارع[137].

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

في أواخر القرن الماضي ومطلع هذا القرن تنامى الوعي العالمي بضرورة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وباتت هذه المساواة من أولويات الأجندة العالمية والمحلية. وبالرغم من ذلك، تشير الدراسات إلى ضعف مشاركة المرأة في مختلف المجالات، لا سيما في المجال السياسي كالمجالس التشريعية والمحلية والمواقع الحكومية. غير أنّ ملامح التغيير المحتمل في العقلية السائدة بدأت بالظهور خلال الانتفاضات الشعبية في عدد من البلدان العربية، بعد المشاركة الفاعلة للمرأة أثناء الانتفاضات وبعدها.

وتؤكد هذه الدراسة أن بلدان المنطقة ما زالت تعاني من تباين واضح في معدلات تمثيل النساء في المجالس المنتخبة. وتشير المقارنة بين وضع المرأة في العمل السياسي قبل الانتفاضات الشعبية وبعدها، إلى عدم وجود علاقة دالة بين:

أولاً، المشاركة الفاعلة للمرأة في الانتفاضات الشعبية وزيادة معدلات تمثيلها في المجالس المنتخبة بعد الانتفاضات.

ثانياً، فعالية دور المرأة في الانتفاضات الشعبية، وبين مؤشرات قياس معدلات مشاركتها في الحياة العامة والسياسية.

ثالثاً، مشاركة المرأة في الانتفاضات الشعبية ودعم مشاركتها في الشأن العام والعمل السياسي في رحلة الانتقال إلى الديمقراطية. فعندما حان وقت التغيير الاجتماعي والسياسي، برزت فجوة بين النظرية والتطبيق.

وقد بينت الدراسة وجود علاقة مباشرة بين تطبيق نظام الكوتا وارتفاع معدلات نسبة وصول النساء إلى السلطة السياسية.

وبيّنت أيضاً أنّ مشاركة المرأة في الانتفاضات الشعبية في عدد من البلدان أدّت، وإن بشكل غير مباشر، إلى تغييرٍ بسيطٍ في السلوك الاجتماعي تجاهها[138]. وأشارت إلى أن المشاركة الفاعلة للمرأة في الانتفاضات الشعبية ولّدت عدة أنماط، تُعتبر إيجابية حتى ولو كان بعضها مؤقتاً، وتتصل بقدرة المرأة على تحدي الموروثات التقليدية، وتغيير الصورة النمطية عن المرأة، وانتقالها من دور تابع إلى فاعل ومؤثر، وإحداث تغيير اجتماعي ملموس من خلال تصدّر مشاهد الانتفاضات الشعبية.

لكنّ البعض يرى أنّ بوادر التغيير هذه لا تشير بالضرورة إلى توفر الإرادة الفعلية لدى النظام السياسي الجديد من أجل دعم المرأة في الشأن العام والعمل السياسي. فما زالت المرأة تعاني من نفس أشكال التمييز. ويدلّ تحليل الواقع الاجتماعي والثقافي على أمرين:

(أ) تنامت التيارات الدينية المتشددة بشكل مطرد خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، ويظهر ذلك في السعي إلى حشد الخطاب العام للتضييق على المرأة في الشأن العام والعمل السياسي، مما يدفعها إلى بذل الجهود للدفاع عما اكتسبته في الماضي وليس لاكتساب مزيد من الحقوق؛

(ب) سجلت المرأة أعلى نسبة مشاركة في مواقع القرار في الأوساط الاجتماعية والخدماتية، وليس في الوزارات والهيئات السياسية والاقتصادية والقانونية. وهذا ممّا يعزز فرضية قولبة المرأة في الأدوار

المجتمعية المناسبة للشأن الخاص وليس العام. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى توجه جديد إلى تعيين عدد أكبر من النساء في الوزارات السيادية.

كذلك بيّنت الدراسة أن القاعدة القانونية الإجرائية لاحترام حقوق المرأة في الدول العربية لا تزال مقيّدة، بسبب غياب آليات التنفيذ. ولدى الدول التي شهدت انتفاضات في المنطقة ميزة نسبية، لأنها اليوم في مرحلة إعداد دساتير جديدة يمكن تضمينها مواد تكفل حقوق المرأة الأساسية والسياسية. أما الدول التي لم تشهد انتفاضات وتغييراً في النظام، والتي لا تفتقر إلى الآليات اللازمة، فمشاركة النساء فيها في الشأن العام والعمل السياسي ما تزال دون المستوى المنشود، ما يدل على فجوة بين النظرية والتطبيق، إذ لا علاقة دالة بين تصديق الدول على النصوص الدستورية والصكوك الدولية المعنية بالمرأة، وبين معدلات تمثيلها.

وأشارت الدراسة إلى أهمية توفير الموارد المالية للمرأة لخوض الانتخابات، خصوصاً في ظل عدم تفعيل القانون الخاص بتقنين الحدّ الأعلى للإنفاق على الحملات الانتخابية. وغياب الدعم المالي يحدّ كثيراً من فرص نجاح المرأة في العملية الانتخابية.

ولا يمكن عزل التغييرات التي تطرأ على النظم السياسية القائمة وما تؤدي إليه من ديناميات تشجّع التحول إلى نظام ديمقراطي مشارك وشامل عن زيادة المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة. ومع أنّ هذه التغيرات الإيجابية لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة مشاركة المرأة في السياسة، فهي قد تخلق بيئةً داعمة وتمكّن الجميع. كذلك تؤدي إلى استحداث آليات فعالة للتأثير على الممارسات الثقافية المحافظة ذات الطابع الأبدي وعلى المعايير الاجتماعية التقليدية التي تقيّد المرأة في الدائرة الخاصة وتحدّ من تمثيلها المتساوي في المجالس السياسية وفي عمليات صنع القرار. وبانتظار قيام هذه النظم الديمقراطية الشاملة، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ذات الصلة بالمسؤولية المشتركة للحكومات ولمؤسسات المجتمع المدني من اجل اتخاذ التدابير المناسبة لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، لا سيما تلك المتعلقة بتطبيق نظام الحصص (الكوتا)، واقتراح آليات دعم وصول المرأة إلى مواقع القرار.

وتوصي الدراسة بالعمل على تطبيق البند الرابع من اتفاقية سيداو الذي يدعو إلى اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة لتعجيل المساواة الفعلية بين الجنسين، وعلى تحقيق الهدف الذي اقرّه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي يقضي بزيادة نسبة النساء في مواقع القرار إلى 30 في المائة كحد أدنى. وقد أثبت نظام الكوتا باعتباره واحداً من هذه التدابير ونظاماً مؤقتاً لزيادة مشاركة النساء في العمل السياسي أنه الأكثر فعالية في تأمين وصول النساء، وبأعداد كبيرة، إلى الندوة البرلمانية والمناصب العليا من أجل تشكيل كتلة حرجة يمكنها أن تؤثر بفعالية في الأنظمة السياسية والثقافة المجتمعية السائدة. ويلاحظ أنّ الدول العربية لم يكن لديها أي تحفظات على البند الرابع من اتفاقية السيداو ولا على إعلان ومنهاج عمل بيجين، الأمر الذي يؤكد مصداقيتها والتزامها بالبنود غير المتحفظ عليها، ويعزز إمكانية اتخاذ الإجراءات المناسبة لوضعها موضع التنفيذ. ومن التوصيات الخاصة بإجراءات تطبيق الكوتا في الدول العربية:

- الحث على اعتماد الكوتا ضمن القوانين الانتخابية المحلية والتشريعية ووضع ضوابط تضمن فوز النساء بالمقاعد التي تُخصّص لهن؛
- تشجيع الأحزاب على تبني الكوتا الحزبية وتوضيح سبُل دمجها في الأنظمة الحزبية وتقديم الحوافز الخاصة بذلك؛

- وضع نص قانوني واضح يشرح نظام الكوتا وكيفية اعتمادها في القوائم الحزبية، بحيث لا توضع النساء في أسفل هذه القوائم، مع تحديد الحوافز التي تشجع على اعتمادها والعقوبات التي تُفرض على الأحزاب المخالفة.

كذلك توصي الدراسة بالعمل على:

- خلق ثقافة مجتمعية تقبل مشاركة المرأة في الشأن العام والعمل السياسي من خلال إطلاق حملات توعية بدور المرأة الإنتاجي في شتى المجالات، ولا سيما في مجال العمل السياسي؛
- نشر ثقافة المساواة في المسؤولية الوطنية من خلال تسليط الضوء في وسائل الإعلام والندوات وغيرها من طرق الاتصال على الدور المحوري الذي قامت به المرأة في الانتفاضات الشعبية؛
- إيجاد المناخ الملائم لترشح النساء للمناصب السياسية وتمكينهن من خوض الانتخابات من خلال إزالة مظاهر العنف التي تستهدف النساء عامة والنساء المرشحات خاصة، لا سيما تلك التي تهددهن وعائلاتهن، واتخاذ التدابير الصارمة ضد حملات التشويه التي تطال النساء المرشحات وفرض الغرامات والعقوبات على مطلقيها؛
- تحديد سقف الإنفاق على الحملات الانتخابية وتغريم من يتعدّاه؛
- تقديم دعم فني للمرشحات وللأحزاب التي ينتمين إليها لبناء قدراتهن على ممارسة العمل الانتخابي، وتعميم ثقافة تنظيم الحملات الانتخابية؛
- تقديم شتّى أنواع الدعم للنساء العازمات على تعاطي العمل السياسي والشأن العام، من خلال تأمين الموارد البشرية لهنّ كالمتطوعين لمساعدتهن في الحملات الانتخابية؛
- تكثيف برامج تأهيل المرأة للترشّح للانتخابات البرلمانية والبلدية والمشاركة فيها؛
- الاستفادة من فرص إعداد دساتير جديدة في عدد من البلدان العربية من أجل تبني الاستراتيجيات وخطط العمل المناسبة لزيادة مشاركة المرأة في العمل السياسي.

وتقترح الدراسة عدداً من الآليات التي تستهدف مؤسسات المجتمع المدني خصوصاً لدعم وصول المرأة إلى مواقع القرار، والتي تقع تحت عناوين رئيسية هي: التثقيف والتوعية؛ والتشبيك وبناء الشراكات؛ وبناء القدرات؛ وتكنولوجيا المعلومات والبيانات.

التثقيف والتوعية: المستهدفون بحملات التثقيف والتوعية هم ثلاثة فرقاء، الشباب المهتم بالعمل السياسي، والمواطنون عامة، والمرشحون المستقلون. تهدف عمليّة تثقيف الفريق الأوّل إلى تعريفه بآليات عمل المؤسسات المنتخبة ودورها في خدمة المواطن من خلال إنشاء برلمانات ومجالس ظل منتخبة. ولا بد لإنجاح هذه العملية من تعاون المجالس القومية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني. وتهدف عملية تثقيف الفريق الثاني إلى تعريف المواطنين بآليات عمل المؤسسات المنتخبة، وتوعيتهم بمعايير الكفاءة التي يجب الاسترشاد بها في اختيار المرشحين. ويتم ذلك من خلال تنظيم برامج لبناء القدرات، وبرامج توعية وتثقيف بدور المؤسسات المنتخبة. وتهدف عملية تثقيف الفريق الثالث إلى بناء قدرات المرشحين المستقلين لتمكينهم من إدارة حملاتهم الانتخابية وذلك من خلال حشد التأييد وبناء التحالفات عبر تنظيم دورات تدريبية وورش عمل.

التشبيك وإقامة الشراكات: تستهدف هذه الآلية النساء المهتمات بالعمل السياسي، من خلال تبادل الخبرات والتعرف على قصص نجاح الرائدات في العمل السياسي، وتكوين كوادر نسائية مؤهلة على المستوى

الإداري والفني للعمل في المجالس المنتخبة، وإنشاء قاعدة من النساء للعمل كمجموعات ضغط. أما بالنسبة إلى التدابير والوسائل المقترحة فتشمل استقطاب الرائدات في العمل السياسي للتطوع وتنظيم ندوات وورش عمل لحثّ الشابات على المشاركة في العمل السياسي، ولا سيما اللواتي لديهن الكفاءات المطلوبة، وتدريبهن، للترشح للانتخابات. ويمكن أيضاً استقطاب الشابات المهتمات بحقوق المرأة وبناء قدراتهن للعمل كمجموعات ضغط، من خلال تنظيم ندوات ودورات تدريبية وورش عمل بالإضافة إلى مخيمات للشباب ومؤتمرات للتشبيك.

بناء القدرات: الفريق الأول المستهدف هن النساء المرشحات بهدف تمكينهن من إدارة حملاتهن الانتخابية وتعزيز كفاءاتهن عن طريق إنشاء بيوت خبرة برلمانية تقدم لهن المشورة في هذا المجال. أمّا الفريق الثاني هم الإعلاميون لتوعيتهم بقضايا النوع الاجتماعي، وتطوير الخطاب الإعلامي حول دور المرأة في السياسة، من خلال تقديم برامج تدريبية وحثهم على المشاركة في تغيير الصورة النمطية للمرأة. ومن شأن هذا التدريب أن يؤدي إلى تشكيل كوادر من الإعلاميين القادرين على التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي بموضوعية

تكنولوجيا المعلومات والبيانات: الفريق المعني هم المجموعات الشبابية، أما الأهداف فهي: أولاً، إنشاء موقع إلكتروني لعرض البيانات والمعلومات الأساسية المتوفرة عن أوضاع المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، وإبراز أهم العقبات التي تقف في وجهها، وطرق التغلب عليها. ويتم الترويج لهذا الموقع عبر مواقع التواصل الاجتماعي وفي المؤتمرات الدولية، ثالثاً، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتوعية المجموعات الشبابية، والنساء بشكل خاص، بحقوق المواطنة وحقوق الإنسان.

المراجع

أولاً- بالعربية

ألف- التقارير الوطنية

الاتحاد العام لنساء العراق، الاستراتيجية الوطنية العراقية بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين، 1995.

التقارير الدورية الثالثة المقدمة من الدول الأطراف، لبنان، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

التقرير الجامع للتقريرين الأولي والثاني الدوريين المقدم من الدول الأطراف، المملكة العربية السعودية، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 2007.

التقرير الوطني المجمع الثاني والثالث والرابع، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، 2008.

التقرير الوطني للجمهورية العربية السورية، بيجين+15، 2009.

التقرير الوطني لتونس، بيجين+15، 2009.

التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية، بيجين+15، 2009.

التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة، بيجين+15، 2009.

التقرير الوطني لدولة الكويت، بيجين+15، 2009.

التقرير الوطني لدولة قطر، بيجين+15، 2009.

التقرير الوطني لسلطنة عمان، بيجين+15، اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 2009.

التقرير الوطني لفلسطين، بيجين+15، 2009.

التقرير الوطني للجمهورية التونسية، بيجين+15، 2009.

التقرير الوطني للجمهورية اللبنانية، بيجين+15، 2009.

التقرير الوطني للجمهورية اليمنية، بيجين+15، 2009.

التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية، بيجين+15، 2009.

التقرير الوطني للمملكة المغربية، بيجين+15، 2009.

التقرير الوطني لمملكة البحرين، بيجين+15، 2009.

التقرير الوطني لجمهورية السودان، بيجين+15، 2009.

مسودة التقرير الوطني لدولة العراق، سيداو، 2009.

باء- التقارير الدولية

الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام، إعلان ومنهاج عمل بيجين مع الإعلان السياسي والوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين بعد 5 سنوات، 2002.

برنامج الأمم المتحدة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقريرالتنمية الإنسانية العربية للعام 2004- نحو الحرية في الوطن العربي، http://www.un.org/arabic/esa/rbas/ahdr2004.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، التنمية والنوع الاجتماعي، 2005.

جيم- كتب ومقالات صحفية

أبو فرحة، نائل، المرأة في العالم العربي: حقوقها ودورها في التحولات الديمقراطية- الربيع العربي، ملخص ورقة عمل قدّمت في المؤتمر الإقليمي الذي نظمته الشبكة الأكاديمية العربية لحقوق الإنسان بعنوان "ربيع الثورات العربية: منظور حقوق الإنسان"، عمّان، 2011.

الأحزاب لحقت بالعشائر والجميع خذل المرأة، دنيا الوطن، 2012/11/7

العنف المسلط على النساء في الفضاء العام والفضاء السياسي، محور ندوة صحفية في تونس، بانوراما الشرق الأوسط، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، http://www.mepanorama.com.

المهدي، سالي، ومازال الإقصاء مستمراً، أفق للدراسات والاستشارات، 2012.

بن عبد الله، سنيم، مشاركة المرأة في الحكم المحلي في تونس، منشورات مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، تونس، 2006، http://localgov.cawtar.org/index/Lang/ar-tn/Page/sfax_workshop.

بيبرس، إيمان، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، جمعية نهوض وتنمية المرأة، http://adew.org/ar/documentations/ResearchesPDF/6.pdf.

تراجع التمثيل السياسي للنساء في دول الربيع العربي، المستقبل، 7 آذار/مارس 2012، http://www.centre-catholique.com/newsdetails.asp?newid=56240.

تركماني، عبدالله، الربيع الديمقراطي العربي وآفاق دور المرأة، الحوار المتمدن، العدد 3298، 7 آذار/مارس 2011.

تيترو، ماري آن، سنة كويتية استثنائية ومدهشة (3): مشكلات نسائية، الطليعة، العدد 1747، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، http://local.taleea.com/archive/newsdetails.php?id=23334&ISSUENO=147.

سمينة، نعيمة، قانون الكوتا النسوية في دول المغرب العربي: الواقع والإشكالات، 2012، http://aafaqcenter.com/index.php/post/1212.

عبد الله العوضي، بدرية، المرأة الخليجية والمشاركة السياسية، جامعة الكويت، 2010.

كاسب، ياسر، المرأة في البرلمان: من تخصيص المقاعد إلى الكوتا الحزبية، أفق للدراسات والاستشارات، 2012.

كمال الدين، هالة، الكوتا النسائية بين التأييد والمعارضة، مركز الأخبار- أمان، أيار/مايو 2005، http://www.amanjordan.org/arabic_news/wmview.php?ArtID=17459

ناصر، نقولا، ربيع المرأة العربية لم يحل بعد، جريدة الاشتراكي، 21 آب/أغسطس، 2011.

ثانياً- بالأجنبية

Conway, M. Women and Political Participation, Political Science & Politics, 34, 2001

Dahlerup, D & Freidenvall, L. Quotas as a 'Fast Track' to Equal Representation for Women: International Feminist Journal of Politics, 7:1 March 2005, 26–48.

Gutierrez, L. M., & Ortega, R., Developing Methods to Empower Nations: The importance of Groups, Social Work with Groups, 1991, http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1300/J009v14n02_03#preview.

Radsch, C. Unveiling the Revolutionaries: Cyberactivism and the Role of Women in the Arab Uprisings, James Baker Insitute for Public Policy, Rice University, May 2012

Sabbagh, A. The Arab States: Enhancing Women's Political Participation, *Women in Parliament Beyond Numbers*, IDEA, 2005

Shvedova, N. Obstacles to Women's Participation in Parliament, *Women in Parliament Beyond Numbers*, IDEA, 2005

الحواشي

(1) نقولا ناصر، ربيع المرأة العربية لم يحلّ بعد، جريدة الاشتراكي، 21 آب/أغسطس، 2011، ص 1.

(2) مينا ناصف، آفاق المرأة والحركة النسوية بعد الانتفاضات العربية، الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن، العدد 3653، 29 شباط/فبراير 2012، ص 1.

(3) idea 2005.

(4) البلدان الأعضاء في الإسكوا حسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية: المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية.

(5) إعلان ومنهاج عمل بيجين، والإعلان السياسي والوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين بعد 5 سنوات، إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، 2002.

(6) Gutierrez, L. M., & Ortega, R., Developing Methods to Empower Nations: The importance of Groups, 1991, 14, 23-43.

(7) فريدة غلام اسماعيل، التمكين السياسي للمرأة، الحوار المتمدن، العدد 1314، 11 أيلول/سبتمبر 2005.

(8) المرجع نفسه.

(9) Dahlerup, D. & Freidenvall, L. Quotas as a 'Fast Track' to Equal Representation for Women: International Feminist Journal of Politics, 7:1 March 2005.

(10) http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/01/19/do_arab_women_need_electoral_quotas.

(11) نعيمة سمينة، قانون الكوتا النسوية في دول المغرب العربي: الواقع والإشكالات، 2012، ص 9.

(12) Dahlerup, D & Freidenvall, L. Quotas as a 'Fast Track' to Equal Representation for Women: International Feminist Journal of Politics, 7:1 March 2005, 60.

(13) http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm.

(14) http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2073_02.htm.

(15) http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm.

(16) http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2147_04.htm.

(17) http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?ul=en&country=20.

(18) http://www.quotaproject.org/country.cfm.

(19) Dahlerup, D. & Freidenvall, L. Quotas as a 'Fast Track' to Equal Representation for Women: International Feminist Journal of Politics, 7:1 March 2005, 42; Conway, M. Women and Political Participation, Political Science & Politics, 34, 2001, 231-232.

(20) Jeni Harden "Beyond the dual burden: Theorising gender inequality in Soviet Russia" *Critique: Journal of Socialist Theory* Volume 30, Issue 1, 2002.

(21) http://www.idea.int/publications/wip2/upload/Arab_World.pdf, Liddle & Miechielsens, "*Women and Public Power: Class* Does Make a Difference" *International Review of Sociology*, 10:2, 2000.

(22) United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), *Progress of Arab Women 2004*. Amman: UNIFEM Arab States Regional Office, 2004.

(23) Marina Ottoway, Women's Rights and Democracy in the Arab World, Carnegie Papers, No. 42, Feb 2004. http://carnegieendowment.org/files/CarnegiePaper42.pdf.

(24) http://www.ipu.org/parline-e/reports/2147_A.htm.

(25) http://www.idea.int/publications/wip2/upload/Arab_World.pdf.

(26) الأحزاب لحقت بالعشائر والجميع خذل المرأة، دنيا الوطن، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، http://www.atwatanvoice.com/arabic/news.

(27) مارى آن تيترو، سنة كويتية استثنائية ومدهشة (3): مشكلات نسائية، الطليعة، العدد 1747، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، http://local.taleea.com.

(28) Amal Sabbagh, 2004. http://www.idea.int/publications/wip2/upload/Arab_World.pdf.

(29) شهادة أحلام بالحاج مصدرها من: "العنف المسلط على النساء في الفضاء العام والفضاء السياسي" محور ندوة صحفية بتونس، بانوراما الشرق الأوسط، الاربعاء، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، http://www.mepanorama.com.

(30) إيمان بيبرس، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، جمعية نهوض وتنمية المرأة، ص 15، من الموقع الإلكتروني: http://adew.org/ar/documentations/ResearchesPDF/6.pdf.

(31) Aili Mari Trip, *Women and Politics in Uganda*, U of Wisconsin Press, 212, p. 179.

(32) Pippa Norris, Women, Media and Politics, Oxford U Press, 1996

(33) Shvedova, N. Obstacles to Women's Participation in Parliament, *Women in Parliament Beyond Numbers*, IDEA, 2005, 33-48.

(34) Richard Fox and Jennifer Lawless, *It takes a Candidate: Why women don't run for office*, Cambridge University Press, 2005, p. 37-50.

(35) Al-Maitaah et. Al. "Arab Women and Political Development" *Journal of International Women's Studies*, 12:3, p. 14

(36) http://www.un.org/ar.

(37) http://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-4&chapter=4&lang=en.

(38) http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/reservations-country.htm.

(39) http://www.ipu.org/parline-e/reports/2163_A.htm, http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?ul=en&country=113.

(40) http://www.alwasatnews.com/index.php?plugin=elections&act=read&id=128.

(41) http://www.elections.ps/Portals/0/pdf/Resultselection1996.pdf.

(42) http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?ul=en&country=69.

(43) http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/150/63114/Egypt/-January-Revolution/Egyptian-women-still-struggling-for-rights--years-.aspx.

(44) http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?ul=en&country=138.

(45) http://www.ipu.org/wmn-e/suffrage.htm#Note3.

(46) http://www.ipu.org/wmn-e/suffrage.htm#Note3.

(47) http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?ul=en&country=196.

(48) http://www.ipu.org/wmn-e/suffrage.htm#Note3.

(49) http://www.ipu.org/wmn-e/suffrage.htm#Note3.

(50) http://www.ipu.org/wmn-e/suffrage.htm.

(51) http://www.ipu.org/wmn-e/suffrage.htm#Note3.

(52) http://mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/political-reform-qatar-participation-legitimacy-and-security?print.

(53) http://www.bbc.co.uk/news/world-us-canada-15052030.

(54) http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2224057&language=en.

(55) http://yemeniwomen.org/about-us/.

(56) هالة كمال الدين، الكوتا النسائية بين التأييد والمعارضة، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، أيار/مايو 2005: http://www.amanjordan.org/arabic.

(57) Dahlerup, D. & Freidenvall, L. Quotas as a 'Fast Track' to Equal Representation for Women: International Feminist Journal of Politics, 7:1 March 2005, 39-40.

(58) برنامج الأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، ص 10.

(59) تراجع التمثيل السياسي للنساء في دول الربيع العربي، جريدة المستقبل العدد 4277، 7 آذار/مارس 2012.

(60) http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm.

(61) http://www.ipu.org/wmn-e/arc/world151200.htm.

(62) http://www.ipu.org/wmn-e/arc/world311210.htm.

(63) http://data.worldbank.org/indicator/SG.GEN.PARL.ZS?order=wbapi_data_value_2011+wbapi_data_value&sort=asc.

(64) http://www.ipu.org/wmn-e/arc/world311212.htm.

(65) http://www.ipu.org/wmn-e/arc/world311211.htm.

(66) http://www.ipu.org/pdf/publications/wmnpersp11-e.pdf. http://www.ipu.org/pdf/publications/WIP2012e.pdf.

(67) http://www.ipu.org/wmn-e/arc/world311212.htm.

(68) http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm.

(69) http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?CountryCode=LY.

(70) http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2333_06.htm.

(71) http://www.ipu.org/parline-e/reports/2333_E.htm.

(72) http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2171_09.htm.

(73) http://www.ipu.org/parline-e/reports/2171_E.htm.

(74) http://www.ipu.org/pdf/publications/wmnpersp11-e.pdf, http://www.ipu.org/pdf/publications/WIP2012e.pdf.

(75) http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2378_07.htm.

(76) http://www.ipu.org/parline-e/reports/2378_E.htm.

(77) وضع المرأة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، الشرق الجديد، http://www.ar.journal-neo.com/.

(78) http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2097_10.htm.

(79) http://www.ipu.org/parline/reports/2097_E.htm.

(80) http://www.ipu.org/parline-e/reports/2374_E.htm

(81) http://www.ipu.org/pdf/publications/WIP2012e.pdf .

(82) http://www.amnesty.org/en/news/egypt-s-new-constitution-limits-fundamental-freedoms-and-ignores-rights-women-2012-11-30.

(83) http://www.idea.int/gender/quotas_special_areas.cfm?country=183

(84) المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، التقرير الوطني لدولة قطر، بيجين+15، نيسان/أبريل 2009، ص 10.

(85) اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الوطني لسلطنة عمان، بيجين+15، 2009، ص 12؛ بدرية علي العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 4 و5.

(86) التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، بيجين+15، 2009، ص 15.

(87) لجنة شؤون المرأة في مجلس الوزراء، التقرير الوطني لدولة الكويت، بيجين+15، نيسان/أبريل 2009، ص 2و 3.

(88) مركز المرأة في الإسكوا، مسوّدة تقرير بعنوان وضع المرأة العربية 2011: القيادة السياسية والمشاركة في صنع القرار، 2012، ص 47 و48.

(89) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والهيئة السورية لشؤون الأسرة، النساء ومجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية، 2007، ص 10 و24.

(90) ميه الرحبي، تجارب النساء في الإنتخابات البرلمانية في دول عربية وآسيوية، http://www.musawasy.org.

(91) http://www.ndi.org/files/2152_ye_report_elections_042407.pdf.

(92) اللجنة الوطنية للمرأة، التقرير الوطني للجمهورية اليمنية، بيجين+15، 2009، ص 17.

(93) http://www.ipu.org.

(94) مسودة التقرير الوطني لدولة العراق حول تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 2009: http://www.humanrights.gov.iq/uploads/pdf/cedaw.pdf.

(95) ياسر كاسب، أفق للدراسات والاستشارات، المرأة في البرلمان: من تخصيص المقاعد إلى الكوتا الحزبية، 2012، ص 17.

(96) وزارة شؤون المرأة في فلسطين، المرأة في صنع القرار: أرقام وحقائق، 28 آذار/ مارس 2012، ص 1-3.

(97) http://www.idea.int/gender/quotas_special_areas.cfm?country=183.

(98) مارلين الربضي نزال، التقرير الوطني لفلسطين، بيجين+15، 2009، ص 5.

(99) http://www.ipu.org.

(100) منى مؤتمن خليل، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية، بيجين+15، أيار/مايو 2009، ص 32 و33.

(101) التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية، بيجين+15، مرجع سبق ذكره، ص 32 و33.

(102) http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?CountryCode=SD.

(103) التقرير الوطني لتونس، بيجين+15، 2009، ص 13.

(104) سنيم بن عبد الله، مشاركة المرأة في الحكم المحلي في تونس، منشورات مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، تونس، 2006، ص 21.

(105) The Electoral Quotas for Women Website provides an overview of the use of electoral quotas for women worldwide. Data is presented for over 90 countries, including 74 countries where quotas have been implemented in the constitution, regulations and laws or where political parties have implemented their own internal quotas. http://www.quotaproject.org.

(106) .http://www.ipu.org/wmn-e/arc/world311212.htm

(107) .http://www.ipu.org/pdf/publications/WIP2012e.pdf

(108) .http://www.ipu.org/wmn-e/arc/world311210.htm

(109) Djamila Amrane, Farida Abu-Haidar "Women and Politics in Algeria from the War of Independence to Our Day" *Research in African Literatures* Volume 30, Number 3, Fall 1999, pp. 62-77; Meredeth Turshen, "Algerian Women in the Liberation Struggle and the Civil War: From Active Participants to Passive Victims" *Social research* Vol. 69, No.3 fall 2002, pp. 889-911.

(110) المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، التقرير الوطني لدولة قطر، بيجين+15، نيسان/أبريل 2009، ص 10.

(111) .http://www.mofa.gov.qa/newsPage.cfm?newsid=33623

(112) التقرير الوطني لسلطنة عمان، بيجين+15، اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 2009، ص 12.

(113) . http://www.omanet.om/english/government/ministers.asp?cat=gov

(114) التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، بيجين+15، 2009، ص 15.

(115) .http://www.uaecabinet.ae/English/The%20Cabinet/Pages/CabinetMembers.aspx

(116) لجنة شؤون المرأة في مجلس الوزراء، التقرير الوطني لدولة الكويت، بيجين+15، نيسان/أبريل 2009، ص 2 و3.

(117) .http://www.pm.gov.kw/en/government/councilOfMinisters.jsp

(118) .http://www.cbc.ca/news/world/story/2010/12/23/iraq-government-cabinet-women.html

(119) http://www.jordan.gov.jo/wps/portal/!ut/p/b1/04_SjzQ3AAEzS3P9CP2ovMSyzPTEksz8vMQcED_KLD7M0tsizNvd0MDCw93CwNPLwMjM19zJ2CDUTD84NU8_N8pREQB1Wijb/#open-panel.

(120) .http://sana.sy/eng/article/7-sec.htm

(121) اللجنة الوطنية للمرأة، التقرير الوطني للجمهورية اليمنية، بيجين+15، 2009، ص 17.

(122) http://www.yemen.gov.ye/portal/

(123) وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل، الإدارة العامة للمرأة والأسرة، التقرير الوطني لجمهورية السودان، بيجين+15، 2009، ص 15.

(124) .http://www.sudan.gov.sd/en/index.php?option=com_content&view=article&id=48&Itemid=65

(125) نائل أبو فرحة، المرأة في العالم العربي: حقوقها ودورها في التحولات الديمقراطية "الربيع العربي"، ملخص ورقة عمل أعدّت لمؤتمر ربيع الثورات العربية: منظور حقوق الإنسان، عمان، 2011.

(126) .http://www.ps.boell.org

(127) المرجع نفسه.

(128) .http://www.arabsocialmediareport.com/UserManagement/PDF/ASMR%20Report%203.pdf

(129) .http://www.arabsocialmediareport.com/UserManagement/PDF/ASMR%20Report%203.pdf

(130) .Radsch, C. Unveiling the Revolutionaries: Cyberactivism and the Role of Women in the Arab Uprisings, May 2012

(131) The Role of Social Media in Arab Women's Empowerment, November 2011. http://www.arabsocialmediareport.com/UserManagement/PDF/ASMR%20Report%203.pdf.

(132) .Radsch, C. Unveiling the Revolutionaries: Cyberactivism and the Role of Women in the Arab Uprisings, May 2012

(133) المرجع نفسه.

(134) Radsch, C. Unveiling the Revolutionaries: Cyberactivism and the Role of Women in the Arab Uprisings, May 2012. http://www.bakerinstitute.org/publications/ITP-pub-CyberactivismAndWomen-051712.pdf.

(135) المرجع نفسه.

(136) .Radsch, C. Unveiling the Revolutionaries: Cyberactivism and the Role of Women in the Arab Uprisings, May 2012

(137) .Radsch, C. Unveiling the Revolutionaries: Cyberactivism and the Role of Women in the Arab Uprisings, May 2012

(138) .http://alliraqnews.com